جـــــامعة الدكتـــــور يحيى فـــارس المدية
كلية الـــــعلوم الإقتصادية والتجارية وعلـوم التسيير
قسم: العلوم المـــــالية والمـــــحاسبة

الموضوع:

أثــر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات بولاية المدية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

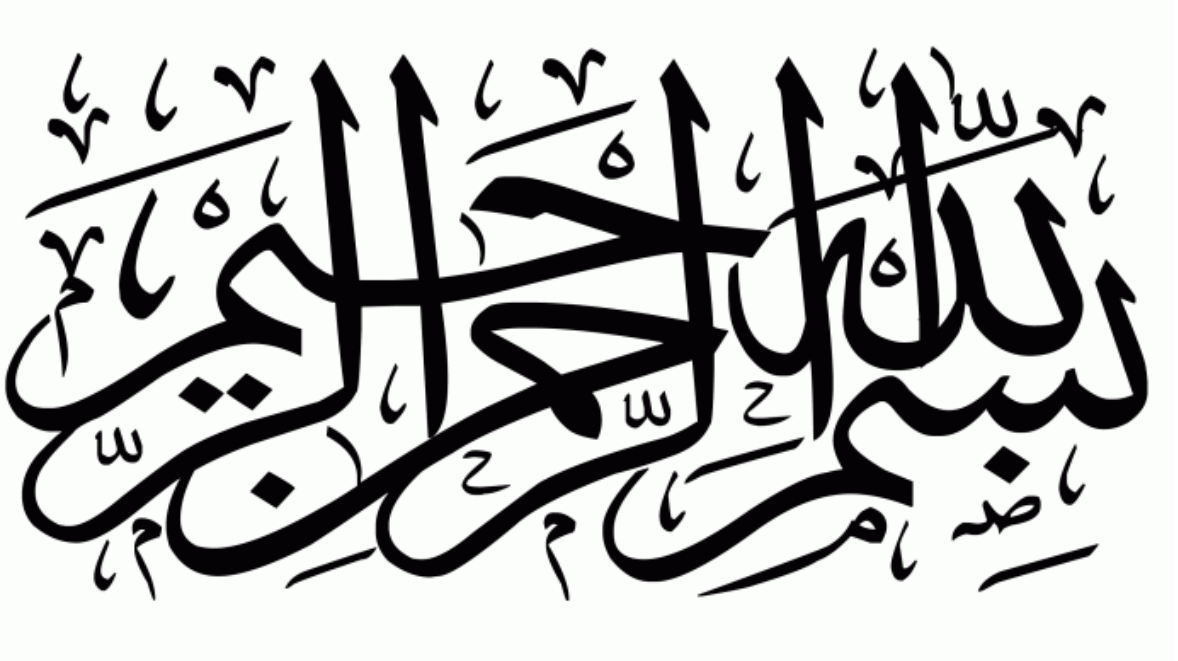
من إعداد الطالبتن:
- زيوش أميرة
- عبادي شهيناز

تحت إشراف:
- د. سلام عبد الرزاق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
بوعرعار شمس الدين	رئيسا	يحي فارس المدية
سلام عبد الرزاق	مشرفا ومقررا	يحي فارس المدية
بوشنافة ميسوم	ممتحنا	يحي فارس المدية

السنة الجامعية:2019-2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي نور لكتابه القلوب و أنزله في أواجز لفظ وأعجز اللسان فأغيت بلاغته البلغاء وأكمت فصاحته الخطباء وأعجزت حكمته الحكماء،فهو الحجة البالغة والدلالة الدامغة والنعمة الباقية والعصمة الواقية، وهو الشفاء في الصدور و الحكم العدل عند مشتبهات الامور،وأشهد أن محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

نتوجه بالشكر والحمد والثناء اولا إلى الجلي العلي إلى خالق السموات والأرض الله سبـحانه و تعالى والذي أهدانا نعمة البصر والبصيرة ووفقنا في درب دراستنا وأنار لنا طريق العلم .

ثم نتقدم بالشكر إلى من أمدنا يد العون من توجيهات وإرشادات المشرف "سلام عبد الرزاق"

وإلى كل من ساهم في هذا البحث العلمي من قريب أومن بعيد.

الإهـــــــداء

بداية أشكر الله الكريم الذي وفقنا في مشوارنا الدراسي و في إنجاز هذا العمل،والذي أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يدخله لنا في ميزان الحسنات يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عزوجل:"ولاتقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى من قال فيها النبي الكريم الجنة تحت أقدامها إلى من أنارت دربي وغمرت حياتي بالدفء والحنان. إلى من كان دعاؤها ســـــر نجاحي

"أمي الغالية"

إلى من أستمد منه قوتي واستمراريتي،من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب وسهر وتعب وتحمل مشاق الحياة من أجلي راحتي وهنائي من كان قدوة أقتدي بها إلى مثلي وأملي الذي لم يبخل عني بشـــــــــئ

"أبي العزيز"

حفظهم الله وأطال في عمرهما

إلى من جمعني معهم ظلمات رحم واحد وضمتني معهم جدران بيت واحد

أخواتي: إيمان، سارة، نور الدين، نزيهة .

إلى جدي أطال الله في عمره وعماتي: حورية ومليكة وإلى أعمامي نصر الدين وعبد السلام وزوجته فاطمة وأولادهما: ياسمين،ليديا وسراج.

إلى جميع صديقاتي خاصة:إحسان،مريم،عائشة،فاطمة،يسرى،إيمان.

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل " أميرة " حفظها الله

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي

شهيناز

الإهـــــــداء

الحمد و الشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و نسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم و أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه.

بكل تواضع أهدي عملي هذا :

إلى التي لا يوفى قدرها أي كلام أو عمل إلى من سهرت الليالي من أجل راحتي إلى نبع الحنان و مصدر الإلهام "أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى من رباني التربية الصالحة إلى من أسعى لتحقيق أمنياته إلى الذي وهبني كل ما يملك إلى من كان السند القوي في السراء و الضراء إلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى من يرتعش قلبي لذكرهم إلى ينبوع التفاؤل و الأمل إلى مصدر فخري دوما إلى أخي كريم و أختي سرين

إلى رفقاء دربي إلى أحق الناس بصحبتي و حبي إلى صديقاتي الغاليات إلى ليندة و إبتسام و وسام

إلى كل من دعمني و ساعدني لإنـــجاز هذا العـــمل إلى زمـــيلاتي و زملائي

إلى الصديقة و الرفيقة التي شاركتني هذا العمل إلى" شهيناز" حفظها الله

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم صفحتي

أمـيرة

الملخص

الملخـــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية،وهذا للأهمية الكبيرة التي تلعبها التحفيزات في تحقيق الأهداف المالية وفعاليتها في تحسيين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، من خلال التعرف على الخيارات التي يمنحها المشرع الجبائي والعمل على الإستفادة من جميع المزايا الجبائية.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، قمنا بإعداد استبيان وتوزيعه على عينة من المهنيين والإطارات من مصلحة المالية والمحاسبة في ثلاث مؤسسات إقتصادية بولاية المدية ، ومن ثم معالجة وتفريغ بيانات الإستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية من وجهة نظر موظفي عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

التـــحفيزات الجبـــائية ،الجـــبايـة ،الأداء المـــالي ،المؤسسات الإقتصادية.

Résumé

Cette étude visait à déterminer l'impact des incitations fiscales sur la performance financière de l'institution économique,et c'est la grande importance que jouent les incitations dans la réalisation des objectifs financiers et leur efficacité dans l'amélioration de la performance financière des institutions économiques, en identifiant les avantages accordès par le législateur et en s'attaquant à trier parti de tous les avantages de la taxe.

A fin d'atteindre les objectifs de l'étude nous avons préparé un questionnaire et l'avons distribué à un échantillon de professionnels et de cadres du ministère des finances et de la comptabilité dans trois institutions économiques de l'état de médèa puis nous avons traité et déchargé les données du questionnaire à l'aide du programme statistique **spss**.

L'étude a révélé que incitatifs fiscaux avaient une incidence sur le rendement financier des institutions économiques du point de vue du personnel de l'échantillon d'études.

Mot-clés:

Incitation fiscales, prélèvements, performance fiscale, institution économique.

قائمة المحـــتويات

قائـــــمة المـــــــــــحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
الإهداء	**III–II**
الملخص	**IV–V**
قائمة المحتويات	**IX–VII**
قائمة الجداول و الأشكال	**XII–XI**
قائمة الملاحق	**XII**
مقدمة عامة	**أ–ج**
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الجباية والتحفيزات الجبائية	
تمهيد	**01**
المبحث الأول : أساسيات حول التحفيزات الجبائية	**02**
المطلب الأول : مدخل إلى الجباية العادية	**02**
المطلب الثاني : مدخل للتحفيزات	**17**
المطلب الثالث : ماهية التحفيزات الجبائية	**19**
المبحث الثاني : عناصر التحفيزات الجبائية	**23**
المطلب الاول : أهداف التحفيزات الجبائية	**23**
المطلب الثاني : أشكال و الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي	**25**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي	**28**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول الأداء المالي	
تمهيد	**33**
المبحث الأول : الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**34**
المطلب الأول : الأداء في المؤسسة الاقتصادية	**34**

المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي	**42**
المطلب الثالث: أسس تقييم الأداء المالي	**47**
المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي وعلاقة التحفيزات الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية	**52**
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية	**52**
المطلب الثاني: الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة	**56**
المطلب الثالث: أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي	**62**
خلاصة الفصل	**66**
الفصل الثالث:دراسة تطبيقية لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية	
تمهيد	**68**
المبحث الأول: منهجية و إجراءات الدراسة	**69**
المطلب الأول: منهج الدراسة، مجتمع و عينة الدراسة	**69**
المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، و أدوات التحليل الإحصائي	**70**
المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، و تقييم صحة وثبات أداة الدراسة	**73**
المبحث الثاني: تحليل البيانات و إختبار فرضيات الدراسة	**79**
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة	**79**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة	**86**
المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة الميدانية	**90**
خلاصة الفصل	**95**
خاتمة عامة	**99-97**
قائمة المراجع	**111-101**
قائمة الملاحق	**-**

قائمة الجداول و الأشكال

و الملاحق

➢ **قائـــــمة الجـــــداول**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني (على رقم الأعمال)	11
2-1	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني (رقم الأعمال الناتج عن نشاط المحروقات ....)	12
3-1	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني (نشاط الإنتاج)	12
1-2	توضيح مقياس ليكارت	72
2-2	إختبار كلمجروف-سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	73
3-2	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفيزات الجبائية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	75-74
4-2	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه	77-76
5-2	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان	77
6-2	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للإستبيان	78
7-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	79
8-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	80
9-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	81
10-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	83
11-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية	84
12-2	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفيزات الجبائية	87-86
13-2	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الاداء المالي	89-88
14-2	نموذج تحليل الإنحدار البسيط لاختبار أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المـــــــالي	90

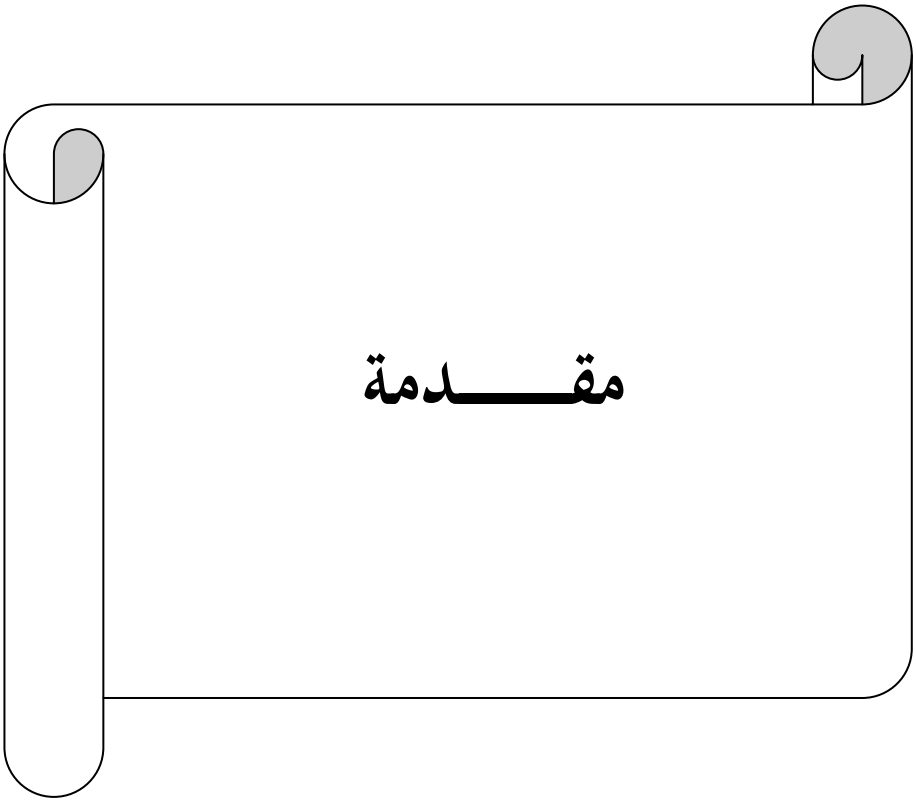
15-2	نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير متغير التحفيزات الجبائية تعزى الى البيانات الشخصية والوظيفية	92
16-2	نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير متغير الأداء المالي تعزى الى البيانات الشخصية والوظيفية	93

➢ قائمـــة الأشـــكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية سير سياسة الإمتياز الجبائي على المدى الطويل	24
02	المفاهيم المرتبطة بالأداء	36
03	أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي	65
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	80
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	81
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	82
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	84
08	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية	85

➢ قائـــمة المـــلاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	محتوى الإستبيان
02	مخرجات spss
03	قائمة الأساتذة المحكمين


مقـــــدمة

مقدمة:

نظرا للتغيرات الإقتصادية السريعة والهامة التي يعيشها العالم وخاصة الدول النامية جعلها تعيد النظر في سياستها المالية المنتهجة والذهاب نحو وضع سياسات تنموية وخطط تتميز بالمرونة و تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية الراهنة، ومن بين أهم الدول النامية التي شهدت الكثير من المشاكل الإقتصادية في عهد الثمانينات الجزائر، حيث عرفت إنخفاضا حادا في أسعار النفط سنة 1986م، والذي يعتبر الركيزة الأساسية لإقتصاد الجزائر. خلف هذا الانخفاض صدمة عنيفة وأزمة مالية خانقة للإقتصاد الجزائري إستمرت إلى غاية إرتفاع سعر النفط في منتصف التسعينات ، الأمر الذي أدى بها إلى ضرورة إعادة توجيه الإقتصاد الوطني إلى إقتصاد قائم ومتين.

حيث عملت الحكومة على وضع العديد من الإستراتيجيات للإصلاح في مختـــــلف المجالات الإقتصادية، المـــالية ،بالإضافة إلى السياسة الجبائية بإعتبارها أحد أدوات الضبط الإقتصادي، سواء من أجل تغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب و الرسوم أو بمنح تحفيزات جبائية للمتعاملين الإقتصاديين بغية تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية ....إلخ.

لذا نجد أن أغلبية الدول و من بينها الجزائر عمدت إلى سياسة الإمتيازات، التحفيزات الجبائية، و التي تعتبر أحد الآليات المستعملة من طرف الدولة لتحقق أهدافها المختلفة و ذلك من خلال تقديم مزايـا و تسهيلات سواء للمستثمرين أو للمؤسسات الإقتصادية.

و بإعتبار أن المؤسسة الإقتصادية أحد المعنيين بهذه السياسة، وجب عليها متابعتها و الإستفادة منها قدر المستطاع، لما يترتب عليها من وفرات ضريبية، وبما أن لكل أثر جبائي يقابله أثر مالي، تعد الإمتيازات الجبائية أحد الدعائم التي تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، و هذا يؤدي إلى رفع مردودية المالية للمساهمين، إضافة لمالها من أهمية بالغة على مستـــــــــوى الأداء و القرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة.

و مما سبق إرتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتحفيزات الجبائية ؟ وفيما تتمثل أهميتها في المؤسسة الإقتصادية ؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة؟

الفرضيات:

- أهمية التحفيزات الجبائية مرهونة بمدى قدرتها على تدنية الديون الجبائية للمؤسسة.
- يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية عن طريق قياس النتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا من أجل تشخيص الوضعية المالية و من ثم تحديد المشاكل و إتخاد إجراءات التصحيحية اللازمة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية على الاداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في إظهار الدور الذي تحدثه الحوافز الجبائية على تحسين الأداء المالي في مراحل نشاط المؤسسة الإقتصادية (الإستغلال، التمويل، الإستثمار)، و قياس درجة الحوافز الجبائية الموجهة للمـــــــــؤسسة الإقتصادية و مدى مساهمة هذه التحفيزات على نمو و إستمرارية المؤسسات و تدعيم مركزها المالي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهمية التحفيزات الجبائية و قياس مدى تأثيرها على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.
- دراسة مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة الإقتصادية.
- توعية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من ضرورة الإستفادة من التحفيزات الجبائية في إطار ما يسمح به القانون الجبائي.

أسباب إختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للمواضيع الخاصة بالجباية.
- الرغبة في إثراء الجانب العلمي.

حدود الدراسة :

تكمن حدود الدراسة في :

أ. **الحدود المكانية** : تم تـوزيع استمارة الإستبيان على ثلاث مؤسسات إقتصادية هي : الكهريف، نفطال ومجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال بولاية المدية.

ب. **الحدود الزمنية** : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية بداية من شهر جويلية إلى غاية شهر أوت 2020.

الدراسات السابقة:

يتم عرض بعض الدراسات السابقة فيما يخص التحفيزات الجبائية والأداء المالي التي لها علاقة بموضوع الدراسة رغم قلة الدراسات التي تناولت نفس موضوع كما يلي:

- دراسة سمير بوتيارة، عبد المالك بشيش، " **التسيير الجبائي و دوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية** " دراسة حالة بالمركب الصناعي و التجاري الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

قاما الباحثان بطرح الإشكالية على النحو التالي: ما هو أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، و ما واقع ذلك في المركب الصناعي و التجاري الحضنة بالمسيلة، حيث هدفت الدراسة إلى إظهار دور التسيير الجبائي في المؤسسات الإقتصادية، و كانت من أهم نتائج الدراسة، أن التسيير الجبائي يعمل على المفاضلة و إستغلال البدائل الجبائية التي تخدم أداء المالي للمؤسسة، كما يعمل التسيير الجبائي الفعال على خلق تدفقات نقدية للمؤسسة في المراحل الثلاث.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بأهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة في مراحل نشاط المؤسسة إستغلال، التمويل، الإستثمار و من جهة أخري يكمن الهدف الرئيسي لهذا التسيير في أن له آثار على الأداء المالي للمؤسسة.

- دراسة **نعيمة مسعي، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع ودعم الإستثمار حالة أم البواقي**، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة أم البواقي،2011-2012

قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية : ما مدى فعالية ودور التحفيزات الجبائية في تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر ؟ .

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن التحفيزات الضريبية من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الدولة في سياستها المالية عن طريق منح تحفيزات ضريبية تساهم في تشجيع وجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل المشاريع .

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بتسليط الضوء على أهم الضرائب المقدمة للمؤسسات حيث اتضح أن المؤسسة الإقتصادية تعمل على حسن تسيير جبايتها للحد من زيادة الديون الجبائية عن طريق حسن تسيير الضريبة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تشجيع و جلب المشاريع الإستثمارية.

- دراسة **الزهرة دهلاس، ربيعة قصير،دور الامتيازات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي لولاية المدية،دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI بالمدية،** مذكرة ماستر في علوم التسيير جامعة المدية . من خلال هذه الدراسة تم طرح الإشكالية : ما مدى فعالية الامتيازات الجبائية في استقطاب وتحفيز الاستثمار المحلي بولاية المدية ؟

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه من خلال الإمتيازات الجبائية يتمكن المستثمر من تخفيض فترة إسترداد الأموال المستثمرة و كذا تؤدي هاته الأخيرة إلى استحداث طاقات إنتاجية في السوق الإقتصادي .

منهج الدراسة :

لكي نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف التعاريف و المفاهيم من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة ، كما إستخدمنا أيضا المنهج التحليلي والإحصائي في الجانب الميداني للدراسة،حيث تم استخدام استبيان موجه لعمال المؤسسات ومن ثم تحليله عن طريق برنامج spss.

هيكل الدراسة :

لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال مقدمة،عرضنا فيها باختصار مختلف ما تواجهه الجزائر ودول العالم الثالث من مشاكل لتحقيق تنمية إقتصادية للنهوض بالإقتصاد ومحاولة معالجة المشاكل بقيامها بالعديد من الإصلاحات ثم قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول يتناول الفصل الأول الذي يحمل عنوان (مفاهيم عامة حول الجباية والتحفيزات الجبائية) له مبحثين تطرقنا فيها إلى مدخل إلى الجباية العادية وإعطاء مفاهيم للتحفيزات و التحفيزات الجبائية و أهدافها.

أما الفصل الثاني والمعنون (الإطار المفاهيمي حول الأداء المالي) والذي له مبحثين أيضا تطرقنا الأسس النظرية للأداء المالي بالإضافة إلى أهمية التحفيزات الجبائية بالنسبة للأداء المالي .

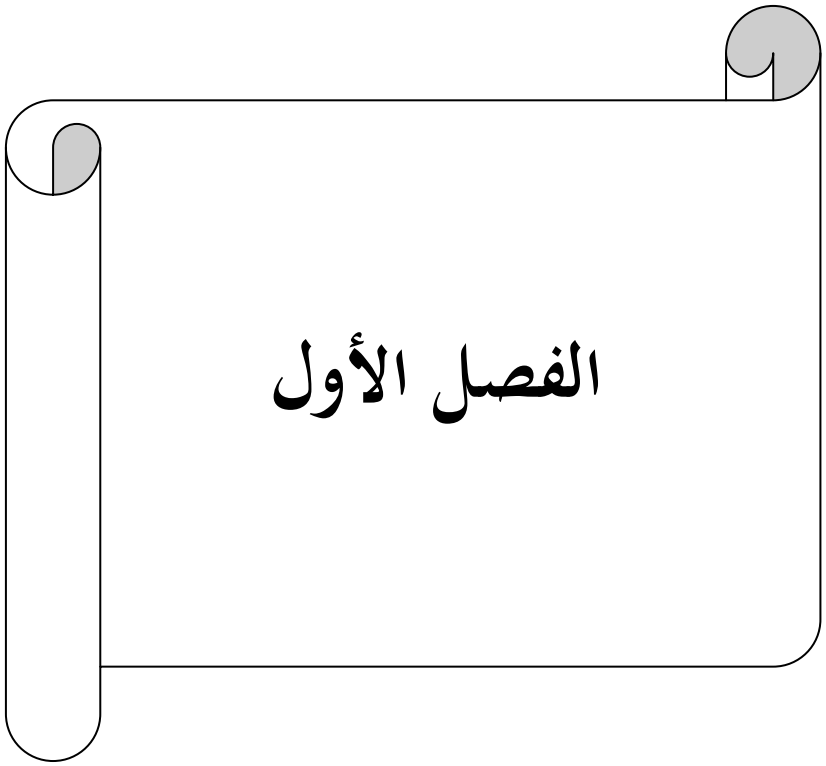
بالنسبة للفصل الثالث الذي هو بمثابة دراسة ميدانية تمت من خلال مبحثين،قمنا في المبحث الأول بسرد منهجية وإجراءات الدراسة،أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام استبيان تم توزيعه على عينة من الافراد تتمثل في مهنيين وإطارات من مصلحة المالية والمحاسبة لثلاث مؤسسات إقتصادية، ومن ثم عرض وتحليل النتائج واختبار فرضيات دراستنا بواسطة برنامج spss.

ثم أنهينا بحثنا بخاتمة جامعة احتوت على جميع ما تناولناه في دراستنا من خلال أهم ما ورد في الموضوع، مصحوبا بأهم الإستنتاجات المستخلصة من مختلف مراحل البحث وخلاصة مركزة على الموضوع بالإضافة إلى آفاق الدراسة .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا الوضع الذي يمر به العالم أجمع بسبب وباء كورونا مما إنجر عنه:

- صعوبة توزيع إستمارة الإستبيان بسسب الوباء .
- نقص المراجع خاصة الكتب المتعلقة بالتحفيزات.
- غلق الجامعات و المكتبات.


الفصل الأول

تمهيد:

لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعني أن هناك جملة من الوسائل و الادوات يجب استخدامها من أهمها الجباية التي تعتبر الوسيلة المستعملة من طرف كل الدول مهما كان مستواها الإقتصادي، حيث تقوم الدولة بدعم التنمية الإقتصادية بترقية جملة من الإهداف الاقتصادية و الإجتماعية التي يمكن الوصول إليها بطريقة مباشرة عن طريق ما تقره الحكومات في إطار برامجها، إذ تستعمل الجباية كوسيلة للتأثير على الواقع الإقتصادي و ذلك من خلال مختلف التحفيزات المالية من أجل توجيه حركية النشاط للقطاع الخاص و الذي يعتبر التحفيز الجبائي وسيلة تمويل وأداة تدخل إقتصادي وإجتماعي .

و في هذا الفصل سوف نتناول مفاهيم عامة حول الجباية و التحفيزات الجبائية. من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : أساسيات حول التحفيزات الجبائية

المبحث الثاني : عناصر التحفيزات الجبائية

المبحث الأول: أساسيات حول التحفيزات الجبائية

تعتبر الجباية أساس لكيان الدولة القوية، حيث تحظى في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة لكونها تعتبر الممول الأساسي لنفقات ميزانية الدولة، إذ أنها تشمل كافة الضرائب و الرسوم.

ونظرا لما للجباية من أهمية إقتصادية وسياسية تمنح للدولة كل الإمكانيات لتنفيذ مهامها بكفاءة وفعالية، فالدولة من خلال النظام الجبائي الذي تتبناه تسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها إقتصادية ومالية.

المطلب الأول: مدخل إلى الجباية العادية

أولا ـ تعريف الجباية العادية

عرفت الجباية مع تطورها عبر العصور عدة أنواع مثل الجباية الجمركية الجباية والبترولية و الجباية العادية ، إلا أن المعنى الأكثر تداولا بين الجماهير هي الجباية العادية، و التي تتمثل في الضـــــــرائب والرســـوم بمختلف أنواعها و الإقتطاعات التي تحصل عليها الدولة وذلك من خلال أنظمة جبائية معينة تفرضها الدولة لضمان استمرارية الإيرادات.

1. **تعريف الضريبة:**

تعددت التعاريف المفسرة لمعنى الضريبة حيث من الصعب إعطاء تعريف شامل و دقيق لها، و هذا راجع إلى تعدد آراء العلماء و الكتاب حول مفهوم الضريبة .

و من التعاريف المقدمة للضريبة نذكر ما يلي:

- الضريبة فريضة إلزامية يلتزم بها المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرته و بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من جراء تقديم هذه الخدمات أو تحقيق حاجة عامة [1].
- الضريبة هي اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمـــــــــــية (الدولة وجماعتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية [2].
- كما عرفها الفقيه الفرنسي جيز Jese على أنها " استقطاع نقدي تفرضه الســـلطة على الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة " [3].

---

[1]-محمود جمام، **النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة جزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص:14.

[2]-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص:13.

[3]-خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2005، ص:145.

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيـئات العـــامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خـاص مقابل دفع الضريبة [1].

ويمكن أن نعطي تلخيصا للتعاريف السابقة:

إن الضريبة هي اقتطاع بدون مقابل و إجباري من طرف الدولة، يكون نقديا تفرضه الدولة على المكلفين بها، وذلك من أجل تغطية النفقات العامة.

2. تعريف الرسم:

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تحصل لفائدة الخزينة العمومية بصفة دورية ومنتظمة بحيث تستغل حصيلتها في تمويل النشاط المالي و تحقيق المنافع العامة.

- يعرف الرسم بأنه :" مبلغ من النقود تحصله الدولة، أو من يمثلها من الأفراد جبرا مقابل خدمة خاصة أو نفع خاص تقدمه لهم " [2].
- كما عرف أيضا :" الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل" [3].
- يمكن تعريف الرسم بأنه :" عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، و يقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة و الأفراد، فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة" [4].

---

[1]–سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص :118.

[2]– غازي عناية، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار البيارق، عمان 1998، ص: 55.

[3]–محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص:132.

[4]–حميد قاسيمي، **دور الجباية المحلية في التنمية في قانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، 2016-2017، ص :3.

ثانيا ـ خصائص الجباية

تتكون الجباية من عنصرين هما خصائص الضريبة و خصائص الرسم، بالإضافة إلى تواجد عدة نقاط تشـــــــابه و إختلاف بينهما نوردها فيما يلي:

1. خصائص الضريبة:

يمكن استخلاص مجموعة من خصائص الضريبة نوردها فيما يلي[1]:

- **ضريبة ذات شكل نقدي:**

أي أنها تتميز بصفـتها النقدية حيث تعتبر مساهمة مالية و لا يـجوز أن تكون سلـــعة أو خدمة.

- **ضريبة إجبارية نهائية:**

حيث أن المكلف ملزم بتأديتها ليس له أي خيار فيها و لا في كيفية دفعـها وموعدها، و في حال عدم تأديتها تقتطع منه جبرا و هذه الخاصية تميزها عن المساهمات الطوعية التي يتقدم بها الأفراد من تلقاء أنفسهم في مناسبات وطنية معينة.

- **ضريبة تدفع بدون مقابل:**

يجهل المكلف طبيعة و مقدار المنفعة التي ستعود عليه، فالضريبة تدفع حسب قدرة الشخص أما المنفعة فهي تتناسب غالبا مع حاجات الأفراد و ليس مدى مساهمتهم في الضريبة لذا لا تعتبر المنفعة العامة مقابلا.

- **ضريبة تستخدم لتحقيق نفع عام:**

تلتزم الدولة باستخدام حصيلة الضريبة لتحقيق منفعة عامة.

[1]-كريمة حنيني ، **دور التحفيزات الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبيين بالجزائر–دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية علوم اقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، جامعة دكتور يحي فارس ، المدية، الجزائر، 2013-2014، ص ص : 2-3 .

2. خصائص الرسم:

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص مجموعة من الخصائص المتعلقة بالرسم و المتمثلة فيما يلي:

- **الصفة النقدية للرسم:**

كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت، أما في الوقت الحاضر فالرسم يدفع في صورة نقدية من طرف الأفراد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى الإدارات و المرافق العامة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العامة التي تقوم على استخدام النقود في التعامل والمبادلات، فضلا عن أنه يتفق مع التطور الحديث في مالية الدولة من تحصيل إيراداتها و إنفاق مصروفاتها في صورة نقدية، لهذا أصبح من غير المقبول قيام الفرد بدفع الرسم في صورة عينية [1].

- **الصفة الجبرية للرسم:**

يتضمن الرسم عنصر الإجبار حيث يلتزم الأفراد بدفعه عند طلبهم للخدمة، ويأتي عنصر الإجبار من أن الدولـــة و الهيئات العامة مستقلة في وضع النظام القانوني للرسم، من حيث تحديد مقداره، و طـــريقة تحصيله، وسبل الإستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له .

- **الرسم مقابل خدمة خاصة:**

يدفع الرسم من طرف الفرد مقابل خدمة تقدمها الدولة، و هذه الخدمات المقدمة إلى الأشخاص، تستوفي عنها الرسوم ذات صفتين في وقت واحد، فهي خدمات عامة للمجتمع ككل وخدمات خاصة لكل فرد أي لا يستفيد منها جميع الأفراد [2].

[1]-نبيل قطاف، **دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات –دراسة ميدانية– لبلدية بسكرة الفترة (2000–2006)–**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص: 30.

[2]- رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة–**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2013-2014، ص: 15-16.

3. مقارنة بين الضريبة والرسم:

من خلال تطرقنا لتعريف الضريبة وتعريف الرسم يمكننا أن نذكر أوجه التشابه والاختلاف في ما يلي[1]:

1. أوجه التشابه:

تتمثل أوجه التشابه فيما يلي :

- **النقدية:** أي أن كل من الرسم و الضريبة يدفع نقدا على اعتبار أن المبادلات تتم نقدا في الاقتصاديات الحديثة.
- **الإلزامية:** إذ أن صفة الإلزامية القسرية والإجبارية تتبع كلا منهما و تفرض عليهما من قبل الدولة، وكذا تحدد إحكامها دون الرجوع إلى المكلفين و دون الأخذ بمشورتهم .
- **تحقيق أغراض السياسة المالية للدولة:** وذلك أن تمويل الموازنة العامة وتمويل تكلفة الخدمة هما محصلات للضرائب و الرسوم المدفوعة.
- **الحكومية:** إذ تفرض كل من الضرائب و الرسوم و تحصلان من قبل الدولة ممثلة بحكومتها أو من ينوب عنها من الأشخاص و المؤسسات كالوزارات والمديريات و المحافظات والأقسام...الخ.
- **أوجه الاختلاف:**

ونوجزها في العناصر التالية:

- **من ناحية مصدر القوة الملزمة:** فالضريبة تفرض بقانون ينظم كافة الأحكام المتعلقة بها و بالتالي فالسلطة التنفيذية لا يمكن أن تفرض الضرائب باللوائح الإدارية إذ لابد من موافقة السلطة التشريعية قبل إصدار أي قانون. أما الرسم فإنه لا يلزم في فرضه أن يصدر بقانون، بل يكفي في ذلك أن يستند إلى السلطة التنفيذية فقط لفرض الرسوم و ذلك بقرارات أو لوائح إدارية.
- **من حيث مدى تحقيق النفع للمكلف:** فالضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص أما الرسم فإنه يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص.
- **فيما يتعلق بالهدف من الفريضة:** تفرض الضريبة بقصد تحقيق أغراض مالية و أهداف اقتصادية واجتماعية، أما هدف الرسم هو تحقيق إيراد مالي للدولة.

[1]-نعيمة مسعي، **دور التحفيزات الجبائية في تشجيع و دعم الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص ص: 5-6 .

- **بالنسبة لأهمية كل منهما في مالية الدولة الحديثة:** فبينما تزداد أهمية الضرائب في مالية الدول الحديثة لاعتماد الدول عليها في أداء دورها الاقتصادي والأخذ في التزايد.

و على العكس من ذلك بالنسبة للرسوم حيث أن أهميتها أخذت في التناقص، وبالتالي فإن حصيلة للدول لا تكون إلا ذات أهمية تكميلية أو ثانوية كمورد مالي إلى جانب المورد الرئيسي الذي يتحقق من خلال فرض الضرائب.

ثالثا ـ أنواع الجباية

تتكون الجباية من الضرائب و الرسوم بمختلف أنواعها نتطرق إليها فيما يلي:

1. أنواع الضريبة:

هناك عدة أنواع للضرائب ، و لكل منها مزايا و عيوب ، و عادة ما تطبق الدولة أنـواع مخـتلفة من الضرائب التي يشترط أن تكون موجودة في صورة منتظمة بما يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تتمثل في :

الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال:

تقسم الضريبة وفق هذا المعيار إلى ضريبة على الأشخاص و الأموال :

- **الضرائب على الأشخاص:**

عرفت الضرائب على الأشخاص منذ زمن الرومان و اليونان كذالك في العصور الوسطى وكانت نصيب الشخص بعينه أي أن الوجود الإنساني هـــو المادة الخاضعة للضريبة، فالضريبة هنا تفوض على الشخص باعتباره (فرد) بغض النظر عن ما بحوزته من مال ولذلك يطلق عليها بضريبة الرؤوس[1].

- **الضرائب على الأموال:**

هي الضرائب التي يكون وعائها أموال المكلف دون النظر لذاته و إنما يؤخذ بعين الاعتبار ما يملكه من ثـــــروة أو مـــا يحققه من دخل حيث لا يراعي ظروف دافع الضـــريبة و الاجتماعية عند فرض الضريبة بل أن وعائها هو المال الذي تفرض عليه [2].

---

[1]. عبد القادر عيساوي، سيدي محمد بالعروسي، **الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر – دراسة حالة ansej–** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015-2016، ص: 28.

[2]. نور الهدى زيادة، **الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار– دراسة حالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر، 2016-2017، ص :10.

الضريبة الوحيدة و الضرائب المتعددة

تقسم الضريبة وفق هذا المعيار إلى ضريبة وحيدة و متعددة :

- **الضريبة الوحيدة :**

المقصود بالضريبة الوحيدة أن تعتمد الدولة ضريبة وحيدة فقط، أو أن تفرض ضريبة رئيسية إلى جوارها بعض الضرائب الأخرى . أي أن يخضع الدخل الفردي لضريبة واحدة، فلا تخضع كل أنواع الدخل إلا لهذه الضريبة الواحدة ، أي أن الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط تسعى من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية [1].

***مزايا الضريبة الوحيدة :**

- اتسامها بالوضوح و البساطة لإنها مدرجة في ثمن السلعة و بذلك تقلل حساسية المكلف بها ؛
- أن الضريبة الوحيدة تراعي مبدأ الاقتصاد في النفقات لا تستدعي تحصيلها إيرادات متعددة وعدد كبير من العمال .

***عيوب الضريبة الوحيدة :**

الأخذ بضريبة وحيدة يحمل المكلفين بها إلى التهرب منها لإنها ثقيلة العبء عليهم [2].

- **الضريبة المتعددة**

لم تعد دول العالم تعمل بنظام الضريبة الوحيدة نظرا لعيوبه التي تم ذكرها سابقا ، لهذا لجأت إلى نظام الضريبة المتعددة والذي نعني به إخضاع المكلف لأنواع مختلفة من الضرائب و عليه تتعدد الأوعية الضريبية ، ويبرر اللجوء إلى النظام اختلاف مصادر الثروة و تكاليف تحقيق الدخل [3] .

---

[1]- أمال درقة ، **أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 ، ص :13.

[2]-حسين الصغير ، **دروس في المالية و المحاسبة العمومية** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999 ، ص ص: 56-57.

[3]- هاجر حليلالي ، **تطور النظام الجبائي في ظل التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص: 32.

الضرائب النسبية و الضرائب التصاعدية

تقسم الضريبة وفق هذا المعيار إلى ضرائب نسبية و تصاعدية :

- **الضريبة النسبية**

يقصد بالضريبة النسبية النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة و لا يتغير بتغير قيمتها و خير مثال الضريبة على ارباح الشركات في الجزائر ، أين تفرض كل منها بمعدل ثابت يقدر بـ 30 %، ولا يتغير المعدل بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة و تزداد الحصيلة الضريبية في الضريبة النسبية بنفس نسبة الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها ، و يعتبر هذا الأسلوب بسيط و سهل التطبيق بالنسبة لإدارة الضرائب أو بالنسبة للمؤسسات في حساب ضرائبها [1].

- **الضريبة التصاعدية**

تفرض بمعدلات مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة لها و العكس صحيح ، أي تزداد الحصيلة الضريبية التصاعدية بنسبة أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها ، و من المتصور أن يقسم المشرع وعاء الضريبة إلى عدة شرائح على أن تطبق على كل شريحة معدل خاص بها وفقا للأسلوب التقني المتبع في تطبيق المعدل التصاعدي [2].

تكون الضريبة التصاعدية إذا كان سعرها الحقيقي يزداد بازدياد المادة الخاضعة للضريبة أي أن الضريبة التصاعدية يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة فيزداد كلما ازدادت المادة الخاضعة لها [3].

الضرائب المباشر و الضرائب غير المباشرة:

تقسم الضريبة وفق هذا المعيار إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة :

- **الضرائب المباشرة**

وهي التي تقتطع مباشرة من دخل أو رأس المال المكلف ، وتنصب مباشرة على ذات الثروة و من أشهر أنواعها : الضرائب على الدخل و الضرائب على رأس المال [4].

---

[1] –محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجبائية و الضرائب** ، نفس المرجع السابق ، ص: 82.

[2] – محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية و الضرائب** ، نفس المرجع السابق، ص ص:82-83.

[3] – أمال درقة ، **أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية** ، نفس المرجع السابق ، ص: 14.

[4] – بلقاسم بن ردف ، **أثر السياسة الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2016-2017، ص: 16.

*** الضريبة على الدخل :**

ونقصد بها تلك الضريبة تتخذ الدخل وعاء لها [1].

حيث هذه الضريبة إما أن تكون ضريبة نوعية على الرواتب و الأجور و الأرباح التجارية والصناعية ، أو تكون ضريبة عامة على مجموع عناصر دخل المكلف على أنواعها ومصادرها .

*** الضريبة على رأس المال :**

وتفرض هذه الضريبة على الأموال التي يحوزها أصحابها بعهدهم أو يكسبونها دون جهد أو عناء و تستوفي إما باقتطاعها من رأس المال ذاته أو بتحصيلها على رأس المال [2].

- **الضرائب غير المباشرة**

هي التي تقتطع بطريقة غير مباشرة ، و يفرض هذا النوع من الضرائب على استعمال الدخل أو الثروة ، فضريبة المبيعات تعتبر ضريبة غير مباشرة حيث يدفعها المكلف عند استعمال دخله في شراء المنتجات كما يمكن توضيحها من جهة معيار التحصيل أن هذه الضريبة يدفعها المكلف الفعلي و ليس المكلف القانوني ، فمثلا ضريبة المبيعات يدفعها المنتج و ينقل عبئها إلى المستهلك عن طريق زيادة أسعار منتجاته لتحصيل ما دفعه كضريبة مبيعات [3].

و تنقسم إلى ضرائب على الاستهلاك و ضرائب على التداول

*** ضرائب على الإستهلاك :**

وهي الضرائب التي تفرض على قيمة ما يشترى لأغراض الإستهلاك أو الإستعمال من قبل الفرد ، وهي نوعان ضرائب جمركية و ضرائب على الإنتاج .

*** ضرائب على التداول :**

وهي الضـريبة التي تفرض على انتقال الثروة من شخص لآخر سواء شخصا طبيعيا أو معنويا [4].

---

[1]- رحمة نابتي ،**النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي** ، نفس المرجع السابق ،ص: 31.

[2]- أمال درقة ، **أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، نفس المرجع السابق ، ص ص: 14- 15.

[3]- هاجر حليلالي ، **نفس المرجع السابق** ، ص: 33 .

[4]-كمال طاجين ، **أثر التحفيزات الجبائية على ترقية و تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص: 9 .

2. **أنـــواع الرسم:**

تنقسم الرسوم إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

- **الرسم على النشاط المهني:**

هو ضريبة مباشرة تستحق دوريـــا على رقم الأعمال الذي يحققه في الجـــزائر الأشـــخاص الطبيعـــيون و المعنويون الذين يمارسون نشاطا مهنيا بصفة دائمة وهذا مهما كانت نتيجة المؤسسة [1].

*** معدل الرسم على النشاط المهني:**

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2 % وهو يفرض على رقم الأعمال المحقق و توزع حصيلته حسب الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (1-1) : توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	التوزيع			المجموع
	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	
المعدل العام	0.59%	1.30%	0.11%	2%

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2017.

[1]. ليندة تاوفلة ،حياة مجاني،**أثر الضرائب و الرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016-2017، ص: 32.

[2]. سفيان معامير، أسامة قرقب، **أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية –دراسة حالة بلدية أدرار–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016-2017، ص: 32.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرتفع إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب و يتم توزيعه كما يلي[1]:

الجدول رقم (1-2): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	التوزيع			المجموع
	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعة المحلية	
المعـدل العام	0.88%	1.96%	0.16%	3%

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2017.

أما فيما يخص نشاط الإنتاج فإن هذا الرسم ينخفض إلى 1% و يتم توزيعه كمايلي :

الجدول رقم(1-3): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	التوزيع			المجموع
	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	
المعدل العام	0.29%	0.66%	0.05%	1%

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2017.

[1]. سفيان معامير، أسامة قرقب، **أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية -دراسة حالة بلدية أدرار-**، نفس المرجع السابق ، ص 32:.

فيما يخص نشاط البناء و الأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 2% [1].

- **الرسم العقاري:**

وهو ضريبة مباشرة سنوية تفرض على جميع العقارات سواء كانت ملكيات مبنية و غير مبنية التي بحوزة المؤســـــسة و الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة [2].

و ينقسم الرسم العقاري إلى الرسم العقاري على الملكيات المبنية و الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية كالتالي:

- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:**

و الذي يتمثل فيما يلي:

- ✓ المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين المنتجات؛
- ✓ المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات و الموانئ، و محطات السكك الحديدية و محطات الطرقات؛
- ✓ أراضي البنايات بجميع أنواعها و القطع الأرضية الأخرى؛
- ✓ الأراضي غير المزروعة و المستخدمة لاستعمال تجاري أوصناعي.

- **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:**

تتمثل فيما يلي:

- ✓ الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛
- ✓ المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق؛
- ✓ مناجم الملح و السبخات؛
- ✓ الأراضي الفلاحية.

[1]– سفيان معامير، أسامة قرقب، **أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية أدرار**–، نفس المرجع السابق، ص: 32.

[2]–قريشي بوجمعة بغداد، **مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية– دراسة تطبيقية بلدية المطمر ولاية غليزان–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،2016–2017،ص:62.

- **الرسم التطهيري:**

هو رسم سنوي توجه حصيلته لميزانية البلدية مقابل خدمات تتمثل في رفع القمامة و إستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب[1].

كما يعتبر رسم التطهير رسم ملحق بالرسم العقاري فهو مرتبط بإستفادة أصحاب الملكيات المبنية من رفع القمامات يوميا و لهذا السبب تم تأسيس ما يعرف برسم التطهير[2].

- **الرسم على القيمة المضافة:**

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات[3].

هو ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا [4].

*** مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:**

بصفة عامة يخضع للرسم على القيمة المضافة مايلي[5]:

- عمليات البيع و الأعمال العقارية و الخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، و يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية؛
- ويطبق هذا الرسم أيا كان: الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمـــال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى؛
- عمليات الإستراد.

---

[1]. محمد مسالتي ، **دور الجباية في تحفيز السياحة– مديرية السياحة لولاية مستغانم–**،مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر،2018-2019، ص: 22.

[2]. فاطمة الزهراء بلحاج، أمينة جعيدري، **انعكاسات الإصلاح الضريبي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة–(2013–2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التـــــجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2017-2018، ص: 75.

[3]. ليندة تاوفلة، حياة مجاني، **أثر الضرائب و الرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB–**، نفس المرجع السابق، ص: 41.

[4]. عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار–**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص: 112.

[5]. عبد الله مركيك، **الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي– دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية مستغانم–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص: 22.

*** معدلات الرسم على القيمة المضافة:**

معدلات TVA كما يلي [1]:

- 9 % (معدل مخفض) يطبق على المنتجات و الخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي.
- 19% (معدل عادي) يطبق على العمليات الإنتاجية و الخدمية غير الخاضعة للمعدل المخفض.

يحدد التعداد المفصل للأملاك و خدمات و العمليات في المواد 21-23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

رابعا ـ أهــداف الجباية

تستخدم الجباية كأداة لتحقيق الأهداف العامة، حيث أصبحت الجباية تلعب دورا لا يستهان به سواء من الناحية المالية، الإقتصادية، الإجتماعية أو السياسية كالتالي:

1. الأهداف المالية:

أول هدف للضريبة يتمثل في الهدف المالي بالحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة.

إن الزيادة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة نتيجة زيادة المهام الملقاة على عاتقها، و ما يتطلب من زيادة في النفقات، من أجل تحقيق أكبر حصيلة ممكنة، يعتبر هدفا لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر.[2]

2. الأهداف الاقتصادية:

إن الدولـة تعتمد على الضريبــة في تحقيــق الاستقرار الاقتصــادي، فهي أداة يعـــــالج بها التضـــــخم و الانكماش، و بالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معـــدل الضريبة و يوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الكتلة النقدية الزائدة و في حالة الانكــماش يخفض معدل الضريبة ويزيد من الإعفاءات بغرض زيادة الادخار و بالتالي توسيع الاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تستعمل التحكم في مجمعات الاقتصاد الكلي من الاستثمار، تعتمد على الضريبة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، فهي أداة يعالج بها التضـــــــخم و الإنكماش، و بالتالي الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة ويوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الكتلة النقدية الزائدة و في حالة الإنكماش يخفض معـــدل الضريبة

---

[1]. عبد الله مركيك، **الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي –دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية مستغانم –**، نفس المرجع السابق، ص: 22.

[2]. حسناء كربوب شرشار، نهلة مرابط، **دور الإيرادات الجبائية في تمويل الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر– للفـترة (2010–2017)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص: 52.

و يزيد من الإعفاءات بغرض زيادة الإدخار و بالتالي توسيع الإستثمار، كما يمكن للضريبة أن تستعمل التحكم في مجمعات الاقتصاد الكلي من الاستثمار، إنتاج ، استهلاك، استيراد، تصدير...الخ، فإذا أرادت الدولة أن توفر فرص التشغيل للحد من البطالة تخفض من الضريبة و تزيد من الإعفاءات فتفسح المجال للاستثمار و بالتالي توسع سوق عرض فرص العمل[1].

3. الأهداف الاجتماعية:

تساهم الإيرادات الضريبية في تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد، عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة و الهدف من ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، أو رفع معدل الضريبة على بعض المنتجات الضارة كالسجائر و الخمور، لغرض الحد من الآفات الاجتماعية أو عن طريق إعفاء الهيئات التي تهدف للنفع العام من الضرائب كالمستشفيات و مؤسسات التعـــــــليم ... إلخ [2] .

4. الأهداف السياسية:

من خلال الأهداف السياسية التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها [3]:

- لقد أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الإقتصادية والإجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمال الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان، الو.م.أ).
- سياسة التوازن الجهوي في الجزائر مثل منح إغراءات للمستثمرين في مناطق يراد ترقيتها و تتمثل في إعفاء المستثمرين من الضرائب إما على الأرباح أو على الدخل.

[1]–رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، الطبعة الثانية، دار هومه للنشروالتوزيع،الجزائر، 2006، ص: 21.

[2]–حسناء كربوب شرشار، نهلة مرابط، **دور الإيرادات الجبائية في تمويل الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر للفترة (2010–2017)**–، نفس المرجع السابق، ص: 52.

[3]– صابرينة سرية شارف، **الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر– دراسة حالة Ansej–Apsi–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2015–2016 ص: 10.

المطلب الثاني: مـــدخل للتحفيزات

أولا ـ تعريف التحفيزات

لتقديم مفهوم شامل يظهر كل جوانب الحوافز، نعرض بعرض التعاريف لعدد من الباحثين:

- عرف أحمد طرطار الحوافز على أنها :" وضع تسهيلات و تشجيعات معينة في شكل إمكانات متاحة في بيئة العامل لغرض تحريك دوافعية نحو سلوك معين قصد تحقيـق أنشطة محـــــــددة شكلا و أسلوبا" [1].
- كما عرف الباحث ظاهر محمود كلالدة التحفيزات على أنها :" إحدى الطرق الماديـــة و المعنوية أو كليهما، و التي يتم بواسطتها توجيه و تشجيع الجهود الفردية أو الجماعات بإتجاه أهداف التنظيم مقدمة على قناعة و رضا النفس و إشباع الحجات كخطـــــــوة مرحليـــــة لتحقيق المراحل المرغوبة و المستهدفة في الأصل" [2].

ومما سبق يمكن أن تعرف التحفيزات على أنها :" مجموع العوامل المادية والمعنوية التي توفرها الجهة المسؤولة للأفراد من أجل أن تحرك فيهم الدوافع المكبوتة داخلهم وهذا عن طريق تحسين مستوى أدائهم و استقامة ســـــــلوكهم و تنمية ولائهم" [3].

ثانيا ـ أنـــواع التحفيزات

يمكن تصنيف الحوافز حسب أربعة معايير كما يلي:

1. حسب طبيعة الحافز: ينظر هذا التقسيم إلى الحوافز من حيث شكلها أو الطريقة التي تدفع بـها و ينقسم إلى:

أ. التحفيزات المادية:

هي الحوافز التي تكون في شكل نقدي أو عيني من أجل العمل على زيادة معدلات الإنتاجية في شكل مباشر أو غير مباشر.

ب. التحفيزات المعنوية:

هي الحوافز التي تشبع الحاجات الفردية أو الجماعية الذاتية و التي ترتبط بالحالة السلوكية للأفـــراد و النفسية بهدف رفع معنوياتهم و تحسين الجو المحيط بهم.

---

[1]- أحمد طرطار، **الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص : 90.

[2]- ظاهر محمود كلالدة، **الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية**، دار زهران، الأردن، 1997، ص: 21.

[3]- كريمة حنيني، **دور التحفيزات الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبيين بالجزائر–دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية**–، نفس المرجع السابق،ص: 20.

2. حسب أثر الحافز: يقسم هذا المعيار الحوافز إلى الحوافز إيجابية و حوافز سلبية.

أ. الحوافز الايجابية:

يوصف الحافز بأنه عامل إيجابي عندما يحمل مزايا معينة للفرد وذلك بمقابلة التوقعات المطلوبة منه أي أداؤه لعمله بالكفاءة المطلوبة و منه فالحوافز الإيجابية تهدف إلى تحسين أداء الأفراد و زيادة إنتاجيتهم لأنها تستند إلى قاعدة سلوكية هامة و هي أن الفرد يميل الى تكرار السلوك الذي تكون نتائجه إيجابية و عليه فالحافز الإيجابي يساعد على انتشار السلوك الملائم و التعود عليه[1].

ب. الحوافز السلبية:

يقصد بالحافز السلبي حرمان الفرد من مزايا معينة أو خضوعه لعقاب محدد نتيجة عمل معين غير مرغوب فيـــه، و تهدف الحوافز السلبية إلى التأثير في سلوك الأفراد من خلال مدخل المعاقبة، الـــــردع و التخويف أي من خلال العمل التأديبي الذي يتمثل في جزاءات مادية كالغرامات و الخصم و هذا يعني أن الجانب السلبي للحوافز يعمل على تذكير الأفراد بالعقاب و بالتالي انضباطهم بالابتعاد عن السلوك غير المرغوب فيه و الذي يحمل أثارا سلبية [2].

لكن نلاحظ أن الحوافز الإيجابية أكثر فعالية من الحوافز السلبية ذلك أن طبيعة الإنسان تميل إلى التشجيع المادي و المعنوي، و ترفض الضغط و الإكراه بكافة أنواعه.

3. حسب المستفيد من التحفيزات: ينظر هذا التقسيم للحوافز حسب من تطبيق عليهم.

أ. الفردية:

ويستخدم هذا النوع من الحوافز في حالة إمكانية إنتاجه.

ب. الجماعية:

وهي حوافز تنمي في الأفراد روح العمل كفريق متكامل يبذل الجميع فيه الجهد لتعود الفائدة على الجميع و تتميز بكونها:

- أن الفرد لا يتحمل المسؤولية الكاملة؛
- لا تخرج عن إطار الحوافز المادية أو المعنوية، الإيجابية أو السلبية.

[1]- خالد الهيتي و آخرون، **أساسيات التنظيم الصناعي**، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، 1997، ص: 319.

[2]- عمرعبد الرحمان عبد الباقي، **إدارة الأفراد**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996، ص: 214.

4. حسب موقع التحفيزات: يظهر هذا القسم للحوافز من حيث اعتبارها حوافز غير مباشرة.

أ. التحفيزات المباشرة:

هي التي يشعر بها الفرد شعورا مباشرا، و تتمثل في الوسائل و الأساليب التي تشجع على سرعة الإنجاز ودقة الأداء، كما يمكن أن تأخذ الحوافز المباشرة صفة سلبية.

ب. التحفيزات غير المباشرة:

وهي تحفيزات بصفة غير مباشرة حيث أنها تضم مجموعة الخدمات التي تقوم بها الجهة المسؤولة لصالح الأفراد من أجل تحضيرهم على تحقيق هـــدف معين وذلك بتوفير الاطمئنان، الاستقرار و الراحة النفسية [1].

المطلب الثالث: ماهية التحفيزات الجبائية

يعتبر التحفيز أو التحريض مصطلح جديد نسبيا في المفهوم الاقتصادي،حيث يستخدم عادة للدلالة على الاساليب و الطرق ذات الطابع الاغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق التنميـــة بقطاع معين و لصالح فئة معينة من الاعوان الاقتصاديين .

أولا ـ تعريف التحفيزات الجبائية

هناك عدة تعاريف للتحفيز الجبائي نذكر منها :

- عرفت التحفيزات الجبائية على أنها :"اجراء غير اجباري يدخل ضمن السياسة الاقتصادية يخصص لطائفة اقتصادية محددة لجذبها و دفعها لاتخاذ سلوك معين للاستثمار في المناطق و الميادين لم يستثمروا فيها من قبل لقاء استفادتهم من امتيازات معينة" [2].
- و عرفت ايضا بأنها :" مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كـافة مـــــــصادرها الفعلية و المحتملة لإحداث اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة و تجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع " [3].

[1]– زكرياء حنيني، **التحفيزات الجبائية و أثرها في الحد من التهرب و الغش الضريبين في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016-2017 ، ص ص : 21 -22.

[2]–سماعين عيسى،كريم بوزيان ،**دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر–دراسة حالة فندق لافاي بالشلف–**،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الثامن ،العدد الثالث،2019 ،ص:130.

[3]–سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية –مدخل تحليلي مقارن–**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر،2002،ص:58.

- و كتعريف اخر :" هي عبارة عن تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعـدة مقـاييس " [1].
- و يعرف أيضا :"هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات و التسهيلات ذات الطابع التجهيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لتوجيه نشاطهم و المؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الاولى في سياسة التحفيز" [2].
- وتعرف ايضا على أنها :"اجراء خاص للسياسة الاقتصادية ،غير اجباري بهدف الحصول من الاعوان على سلوك محدد لم يرغبوا فيه أولم تكن لديهم فكرة تبينه مقابل الاستفادة من امتياز او عدة امتيازات معينة" [3].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التحفيزات الجبائية هي مساعدات غير مباشرة تقدمها الدولة للمستثمرين في مختلف المجالات من اجل استقطاب الاستثمارات ورؤوس الاموال نحوه و بالتالي الدولة تتخلى عن جزء من إيرادها الضريبي لفائدة المستفيدين من سياسة التحفيزات الجبائية .

ثانيا ـ المصطلحات المماثلة

من بين المصطلحات الاكثر شيوعا و المماثلة لمصطلح التحفيزات الجبائية نذكر مايلي :

1. الانفاق الضريبي

- يعرف البروفيسور الامريكيStanley-Surrey الانفاق الضريبي بأنه :" برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة المالية التي تمنحها الاحكام الضريبية بدلا من تقديمها عن طريق الانفاق العام المباشر"[4].
- كما يعرف التشريع الايرلندي الانفاق الضريبي بأنه :" التحويل الطوعي للموارد العامة والتي تتحقق عن طريق تخفيض الاقتطاعات الضريبية مع احترام المعايير الضريبية ،والتي تحقق أهداف مماثلة لأهداف الانفاق المباشر" [5].

---

[1]-ناصر مراد،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**،دارهومه للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2003،ص:18.

[2]-يحي لخضر،**دور الامتيازات في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة للمطاحن الكبرى للجنوب بسكرة(2003–2005)–**،رسالة ماجيستير،تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة،2006-2007، ص:21.

[3]-مربى سيد حجازي،**النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية،مصر،1998،ص:277.

[4]-أحمد حنيش ،**الرقابة كالية لترشيد الانفاق الضريبي و الحد من التهرب** ،مجلة دراسات جبائية،جامعة الجزائر03،المجلد الخامس، العدد الثاني،13-12-2016، ص:166.

[5]-مولود مليكاوي، **الانفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي –دراسة حالة تحليلية تقيمية –**،مجلة دراسات جبائية،المجلد الرابع،العدد الثاني،جامعة برج بوعريريج ،الجزائر،10-12-2015 ،ص:217.

2. الحوافز الضريبية

- تعرف الحوافز الضريبية على انها :" تنازل حق الدولة في الحصول على مبالغ مالية من المكلفين بالضريبة واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين قصد تحقيق أغراض استثمارية تجد الدولة فيها منفعة اقتصـــــــادية و اجتماعية تعود على المجتمع بصفة عامة" .
- ويقصد بالحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الاشخاص على اتباع سلوك معين أونشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة وزيادة الاستثمار و تنمية الادخار[1].

3. التحريض الجبائي

يعرف بأنه :"اجراء خاص و غير اجباري تقوم به الدولة وفقا لسياستها الاقتصادية قصد الحصول من الاعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين بتوجيه اهتماماتهم الى استثمار في ميادين مختلفة بغرض الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات معينة" [2].

4. الامتيازات الجبائية

- تعرف على أنها :" مختلف التسييرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة المختلفة لتحقيق أهداف معينة".
- وتعرف ايضا :" هي عبارة عن نظام يصمم في اطار السياسة المـــالية للدولة بهـــــــــدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الانتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفية للاقتصاد وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو توسيع في المشروعات القائمة [3].

[1]-إلهام بوجعدار،سناء العايب، **دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الاجنبي –حالة الجزائر–** ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثالث ، جوان 2015،ص:106.

[2]-لخضر عبد الرزاق مولاي ،شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–** ،مجلة الباحث، العدد السابع ،2009-2010، ص:140.

[3]-كريم حسان العزاوي ،**الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 194، العدد الثاني عشر،العراق،ص:129.

ثالثا ـ خصائص التحفيزات الجبائية

ومن خصائص التحفيزات الجبائية مايلي :

1. إجراء اختياري:

حسب هذه الخاصية فإن الاعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في الاختيار بين الخضوع أوعدم الخضوع للإجراءات والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب أو جزء في حالة الرفض [1].

2. إجراء هادف:

إن الدولة بمنحها هذه الحوافز فهي تضحي بإيرادات ضريبية من اجل تحقيق الاهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها و من اجل ذلك لابد من تدعيم هذه التحفيزات بدراسات وافية و شاملة حول العناصر التالية [2]:

- مدة صلاحية اجراءات التحفيز؛
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية ؛
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيدين من التحفيز .

3. إجراء له مقاييس :

باعتبار التحفيز موجه الى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط ، مكان اقامته ، الاطار القانوني و التنظيمي للمستفيد ، و يعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا .

4. الوسيلة:

أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع و توجيه الاعوان الاقتصاديين الى القطاعات و الانشطة المنتجة ذات الأولوية [3].

---

[1]- بشرى بوعزيز،بشرى صنادلة،**الامتيازات الضريبية و دورها في دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الجزائر للفترة(2000–2016) –**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ،جامعة 8ماي 1945، قالمة ، الجزائر ،2017-2018،ص: 30.

[2]-كمال طاجين ، اثر **التحفيزات الجبائية على ترقية و تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر–حالة الجزائر–**،نفس المرجع السابق،ص:27.

[3]-أسماء زينات،**دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر،العدد السابع عشر ، السداسي الثاني ،2017، ص:113.

5. السلوك:

التحفيز الجبائي يريد احداث سلوك أوتصرف لم يتم التفكير قي القيام به من طرف الاعوان وكذلك يحث الدولة بتحفيز عمل الاعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء انفسهم [1].

المبـــحث الثـــــــاني : عنـــــاصر التحفيزات الجـــبائية

في هذا المبحث سوف نقوم بتقديم اهم أهداف التحفيزات الجبائية وكذا اشكالها والشروط المتحكمة فيها بالاضافة الى العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي .

المـــطلب الاول : أهداف التحفيزات الجبائية

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من إمتيازات جبائية إلى تحقيق جملة من الأهداف من حيث أهميتها و من حيث طبيعتها. والتي تتمثل فيما يلي :

1. الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل في مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- توفير مناخ إستثماري ملائم و مشجع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخـــل والعمل على جلب استثمارات أجنبية مباشرة؛
- العمل على توازن الاستثمارات من حيث النشاط و ذلك بتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات و ذلك بإعفائها من جميع الضرائب؛
- زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية و ذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموعة من الضرائب المحلية [2]؛
- توسيع قاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة الامتياز الجبائي الفـــــعالة و الملائمة، حيث أن هذه السياسة من شأنها أن تزيد الفروع الإنتاجية و مستوى نشاطها؛

[1]-ناصر مراد،**الاصلاح الضريبي في الجزائر1992-2003**،دار هومه للنشر و التوزيع ،الجزائر،2003،ص:179.

[2]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 169-170.

وما يقابل هذه الزيادة من اتساع وعاء عدد المكلفين بالضريبة وبالتزام هؤلاء بواجباتهم اتجاه الخزينة العامة، من شأنه أن يزيد في الحصيلة الضريبة مستقبلا [1].

والشكل الموالي يوضح آلية عمل سياسة الامتياز الجبائي على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة العامة:

الشكل(1) : آلية سير سياسة الامتياز الجبائي على المدى الطويل



المصدر: فراح عوان،حياة عوان، **نفس المرجع السابق**،ص150.

2. الأهداف الاجتماعية:

نذكر منها [2] :

- تقليص البطالة و التخفيف من حدتها و ذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الجبائية على توفير موارد مالية تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة إستثمارها في شكل فروع إنتاجية أخـــــــرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة.
- العمل على توازن الإستثمارات في الداخل و ذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق المراد ترقيتها و المحرومة.
- و تستهدف سياسة الحث الجبائي اجتماعيا تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فيما يخص نوعية مستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، و التي لا تجسد إلا في ظل التوازن الجهوي، خاصة من حيث توزع المنشأت الاقتصادية.

[1]-فراح عون، حياة عون، **فعالية الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار في الجزائر–دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية (2010–2016) –**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس،المدية، الجزائر،2016-2017، ص: 35.

[2]- إسلام مدان، إسماعيل براهيم بلهواري، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار – دراسة حالة الجزائر 2012–2017 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارAndi –**،مذكرة لنيل شهادة ماسترفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017-2018، ص :61.

وانطلاقا من كل الأهداف الجزئية تحاول سياسة التحفيز الجبائي تحقيق الهدف الأكبر وهو تـــقديم الدعم الفعلي و القوي للتنمية الإقتصادية و من ورائها التنمية الاجتماعية .

المطلب الثاني : أشكال و شروط المتحكمة في سياسة التحفيزات الجبائية

أولا ـ أشكال التحفيزات الجبائية

تتخذ سياسة التحفيز الجبائي عدة أشكال أو أوجه تتمثل في :

1. الإعفاء الجبائي

وهو اسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الجباية الواجبة التسديد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة و يمكن أن يكون دائما أو مؤقتا .

أ. الإعفاء الدائم:

يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الاعفاءات الدائمة مادام سبب الاعفاء قائما ،فسقوط سبب الاعفاء يؤدي بالمستثمر الى فقدان الاعفاء .

ب. الإعفاء المؤقت:

ويعرف كذلك بالإعفاء الضريبي الزمني و يتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب الشركة ،أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب ، و تختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة فهو إعفاء زمني موقوت بمدة معينة يتقرر بعده انقضاء فترة الإعفاء الجبائي للمؤسسة [1].

2. التخفيضات الضريبية

هو قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار جزء من أرباحهم ،حيث تتخذ تلك التخفيضات الضريبية شكل نسب معينة من مبلغ الضريبة يتم تحديدها وفقا للتوجهات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها [2].

[1] –أسماء زينات،**مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،الجزائر،العدد الثالث و الثلاثون،2016 ، ص ص :115-116.

[2] – سماعين عيسى،كريم زيان ، **دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر**، نفس المرجع السابق،ص: 132 .

3. نظام الاهتلاك

يعرف الاهتلاك على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية، كما أنه طريقة لتوزيع تكاليف الاستثمار القابل للاهتلاك على دورات مدة حياته [1].

يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الاثار الايجابية من خلاله ، فنجده يستخدمه كأداة لتشجيع الاستثمار الخاص و توجيهه في اتجاه الانشطة الاستثمارية المرغوبة و التي تحقق مزيدا من الفـــعالية في عملية التنمية الاقتصادية [2].

4. المعالجة و المعاملة الضريبية للارباح و الخسائر

يعد الربح الحقيقي هو المصدر الاول للاستثمارات و لذا تعمل الدول المتخلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمارها وتنمية هذا المورد ، وقد لا يكون اعفاء هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الاعفاء الضريبي و لكنه اسلوب له اهميته في مراحل هذه السياسة و ان كان تطبيقه و مراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الادارية و كذلك بعد ترحيل الارباح الى البلد الاصلي بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة تعتبر احدى الحوافز الجبائية ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الاجنبي [3].

وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الاستثمارية أحد الوسائل الهامة التي تحد من الاثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها ، بل أيضا تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الانشطة الاقتصادية المرغوبة [4].

---

[1] -محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003، ص:225.

[2] -عبد الحق بوقفة و اخرون ،**أثر التحفيزات الجبائية على تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر–دراسة ميدانية–** ،المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد الرابع،العدد الثاني ،2018،ص:212.

[3] -عبد الكريم بركات، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر،1986، ص:150.

[4] -شكري رجب العشماوي،سعيد عبد العزيز عثمان ، **النظم الضريبية**، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية، مصر،2002، ص:74.

5. القرض الضريبي

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى ، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة ، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع مع أخذ بعين الاعتبار لقواعد الضريبة سارية المفعول ، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة [1].

ثانيا ـ الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي

تتحقق فعالية الحوافز الجبائية لصالح الانشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفر مجموعة من الشروط تتمثل في ما يلي :

1. أن يصاحب التخفيض في اسعار الضريبة على ارباح الانشطة الاقتصادية المرغوبة ، زيادة في معدلات الضريبة على ارباح الانشطة الاقتصادية غير المرغوبة .

2. أن يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة المرغوبة كبيرا نسبيا ، مما يجعل من التخفيض ميزة جبائية .

3. أن تصبح العلاقة بين الارباح النسبية المتحققة في الانشطة الاقتصادية المرغوبة و الانشطة الاقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الاولى من الانشطة و في غير صالح المجموعة الثانية ، و بمعنى اخر يتعين أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على ارباح الانشطة الاقتصادية المرغوبة ،تغير في الارباح النسبية لصالح تلك الانشطة .

4. أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الانشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في المراحل الاولى ، فإن الحوافز الضريبية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الانشطة [2].

5. تقييم مردودية سياسة الامتيازات الجبائية و ذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة حجم الاستثمارات الجديدة، حجم اليد العاملة المستخدمة، و إعلام المؤسسات بأشكال الامتيازات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

6. تبسيط إجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية، و إعلام المؤسسات بأشكال الامتيازات و مدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

---

[1] –محمد بلهادي، عبد المجيد قدي، **محاولة تقييم سياسة الانفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة** ، مجلة البشائر الاقتصادي ،المجلد الرابع ،العدد الثاني، 17-06-2018، ص:319.

[2] –يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**،الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع،الاسكندرية،مصر،2001،ص: 81.

7. تأهيل الإدارة بحيث يجب أن تكون كفوءة و نزيهة كما يجب أن تمتلك عناصر قادرة مؤهلة تقوم بواجبها على خير أداء، و تجنبها التكاليف الزائدة و ضياع الوقت.

8. يجب أن تقتصر سياسة الامتياز الجبائي على أوجه النشاط المفيدة، المهمة، الأساسية للمـجتمع ولتقدمه الاقتصادي.

9. يجب أن تتناسب أهمية الإعفاءات و التخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط.

10. يجب أن يكون حجم الامتياز الجبائي هاما بحيث يؤثر في المستثمرين و يشجعهم على الاستثمار.

11. يجب أن تتوافق سياسة الامتياز الجبائي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها و تحقيق فائض في المستقبل.

12. اعتبار الضريبة جزء من المناخ الاستثماري العام، تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير، حيث أن توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة [1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي

هناك عوامل تؤثر على سياسة التحفيز الجبائي تنقسم من حيث طبيعتها إلى ضريبية و غير ضريبية:

1. العوامل ذات الطابع الضريبي:

هي تلك العوامل التي تؤثر على سياسة الامتياز الجبائي سواء إيجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة الإمتياز الجبائي [2].

يمكن تحديدها فيما يلي:

❖ **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** إذ أن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يختلف تأثيرها على المؤسسة، و عليه لابد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المؤسسة لتكون محل عملية التحفيز الضريبي.

❖ **شكل التحفيز الجبائي:** يأخذ التحفيز الجبائي عدة أشكال (سالفة الذكر)، و عليه فلابد أن يكون شكل التحفيز الجبائي مشجعا لإقامة مشاريع استثمارية، و في هذا الإطار نجد أن تحفيزات الجبائية تعتبر ذات فعالية أكبر لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع الإستثماري.

---

[1] الزهرة دهلاس، قصير ربيعة، **دور الإمتيازات الجبائية في تشجيع الإستثمار المحلي لولاية المدية– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالمدية الفترة الممتدة ما بين 2002–2017**–، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم تسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017-2018، ص ص: 57-58.

[2] –مراد ناصر، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، نفس المرجع السابق، ص : 120.

❖ **زمن وضع الامتياز الجبائي:** فعند تطبيق إجراءات التحفيز الجبائي ينبغي مراعاة عامل الزمن سواء من حيث توقيت وضع التحفيزات أو مدة سريانها، فلابد من تطبيق عملية التحفيز الجبائي في الوقت المناسب و بالمدة الكافية، فمثلا المشروعات الضخمة تتحمل تكاليف باهظة، عند بداية نشاطها(في السنة الأولى)، فمن الأجدر تقدير الامتيازات الجبائية في هذه الفترة.

❖ **مجال تطبيق الامتياز الضريبي:** حيث ينبغي تحديد وإختيار المشاريع الاستثمارية التي تخضع لعملية التحفيز الضريبي، و كذا الموارد و اللوازم و السوائل التي يستلزمها المشروع و التي تكون محل عملية التحفيز الجبائي [1] .

2. العوامل ذات الطابع غير الضريبي:

تتطلب فعالية سياسة الامتياز الضريبي محيط و مناخ ملائم للاستثمار، و يتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية و التنظيمية و القانونية الملائمة، بالإضافة الى الإستقرار السياسي والوضع الإقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الإقتصادي العالمي.

و يتحدد هذا المحيط في أربعة عناصر هي [2]:

❖ **العنصر الإداري** : تتوقف فعالية الامتيازات الجبائية بعملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة الامتياز و متابعة تنفيذها، و يرتبط نجاح تلك السياسة بكفاءة الإدارة التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الاقتصادية المحددة و الخسارة التي تتحملها الدولة جراء فقدانها لحصيلة الضريبة، و على هذا الأساس تشكل طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الامتياز، بحيث نجد أن تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية و المحسوبية و الرشوة تعمل على التأثير في اتخاذ قرار الاستثمار، و من ثم المساهمة في إنجاح سياسة الامتياز الجبائي.

❖ **العنصر التقني:** تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في إنشاء بنية ملائمة للاستثمار، و من ثم المساهمة في إنجاح سياسة الامتياز الجبائي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الإتصال و التموين العام ، يكون لها الحظ

---

[1]. باسم واضح، نور الدين سايب، **أثر التحفيز الجبائي على تشجيع الإستثمار في الجزائر– دراسة الحالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص:16-17.

[2]– زوليخة شعباني، **دور الإمتيازات الجبائية في جدب الإستثمار في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع بسكرة– خلال الفترة 2010–2015–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015-2016، ص ص : 33-34.

الكبير في جذب المستثمرين الخواص، أما في حالة العكس تكون فرص نجاح سياسة الإمتياز ضعيفة، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي، يجب توفير الهياكل القاعدية الضرورية للاستثمار.

❖ **العنصر السياسي**: يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم انشغالات المستثمر، إذ يعمل الإستقرار السياسي على تشجيع الإستثمار و من ثم إنجاح سياسة الامتياز الجبائي، أما في حالة غيابه فإن نسبة المخاطرة ستزيد من حيث الخسارة للمشروع، و من ثمة عدم فعالية سياسة الامتياز الجبائي.

❖ **العنصر الاقتصادي**: و نقصد به الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال سياسة الامتياز الجبائي، و في هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، و يتجسد ذلك بتوفير أسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة ، وجود مصادر كافية للتموين بالمواد الأولية، توفير اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية و المالية مع الخارج و كذا استقرار العملة، ووجود سياسة مرنة للأسعار و الائتمان [1].

[1]-زوليخة شعباني،**نفس المرجع السابق** ،ص ص : 33-34.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم الجباية العادية، خصائصها، أنواعها وأبرز أهدافها، إذ اتضح لنا بأن هناك علاقة وثيقة بين الجباية والضريبة، حيث تقوم الجباية باستغلال الضريبة و توجيهها للتأثير على الواقع الاقتصادي نظرا لأهميتها البالغة، و دورها الفعال في مجال تحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتمـــاعية و السياسية.

ومن خلال تعرضنا إلى مفهوم التحفيزات الجبائية يمكن القول أنه مجموعة من الإجراءات و التدابير التحفيزية التي تخص بها الدولة مجموعة من الأعوان الاقتصاديين ، هذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، و لكي تحقق الامتيازات الجبائية الهدف المنشود منها عليها الالتزام ببعض الشروط والعوامل، و هذا حتى تكون لهذه الحوافز الفعالية لصالح الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

تمهيد

تسعى المؤسسة الإقتصادية مهما كان نوعها عامة أو خاصة إلى تحقيق الربح و هذا من خلال تنسيق مـــــواردها و جهودها لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا يعتبر الأداء الدافع الأساسي و العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية.

حيث يساهم الأداء المالي في المؤسسات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة وفي مجال التخطيط واتخاذ القرارات، باعتبار أن العنصر المالي يعد سببا رئيسيا لنجاح أي مؤسسة، كما تعمل المؤسسة على تقييم أدائها باللجوء إلى التحليل المالي كأحد مؤشرات القياس، و العمل أيضا على تحسين أدائها المالي و تعزيز من قدراتها المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية.

و للإلمام أكثر بالموضوع قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي و علاقة التحفيزات الجبائية بالمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من بين أهم المواضيع في الجانب المالي، حيث يعد ضروريا لأي مؤسسة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها و مدى مقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن هنا تبرز أهمية القيام بتقييم الأداء حيث تسعى عملية تقييم الاداء المالي إلى استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف و ذلك باعتماد على مؤشرات مالية .

المطلب الأول : الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته حيث تبنى عليه العديد من القرارات الهامة، فهو يساهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية.

أولا ـ تعريف الأداء

لغة:

إن مصطلح الأداء يقابل الكلمة اللاتينية "performare "، والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، اشتقت منها الكلمة الإنجليزية " performance " ، والتي تعني إنجاز الأعمال، أو الكيفية التي تبلغ المؤسسة أهدافها [1].

اصطلاحا :

لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد له لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف، التي يمكن أن تصل إلى مفهوم أقرب، و من بين هذه التعاريف نذكر:

- يقصد بالأداء :" المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها "، و لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط و بين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المؤسسة [2].

[1]–عبد القادر العارف، حسام الدين مزاوي، **آليات الحومة و دورها في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين – دراسة ميدانية الشركة الوطنية للتأمينSAA مديرية الجهوية بموزاية –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2015-2016، ص :31.

[2]–توفيق محمد عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في التقييم و التميز في الأداء – ستة سيجما و بطاقة القياس المتوازن–**، المكاتب الأكاديمية دار الكتاب الحديث، مصر، 2006، ص :03.

- كما يعرف على أنه : " الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية و البشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة و المحددة " [1].
- كما عرف أيضا:" الأداء هو درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، و هو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة، و غالبا ما يحدث لبس و تداخل بين الأداء و الجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد" [2].
- وعرف أيضا على أنه:" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها " ، حيث نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة، و نقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج (الأهداف) المحققة من ذلك الاستخدام، و نعني بذلك عامل الفعالية [3].

مما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي:" أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكـــــــــفاءة و الفعالية معا " [4].

ثانيا ـ مكونات الأداء

بالعودة للتعريف السابق نجد أنه من مكونات الاداء الكفاءة والفعالية وفيما يلي شكل يوضح مساهمتهما في تحقيق نتائج وأهداف المؤسسة :

---

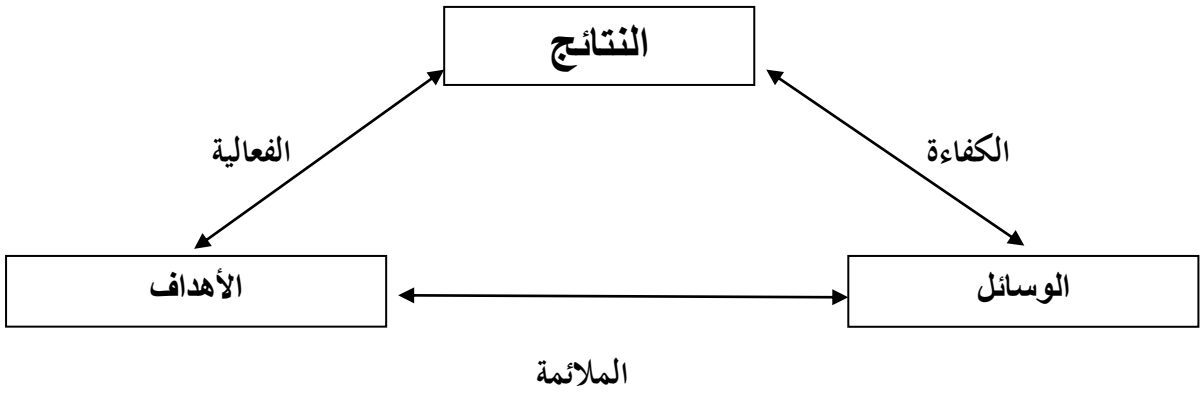
[1]–وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **توجيه الأداء الإستراتيجي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 38.

[2]– رواية محمد حسن، **إدارة الموارد البشرية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 215.

[3]–إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة و تقييم الاداء الوظيفي– بين النظرية و التطبيق–**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، 2013، عمان، الأردن، ص ص: 105.104.

[4]–عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية . قياس و تقييم – دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002) –**، رسالة ماجيستر في علوم تسيير،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2001–2002، ص: 16.

الشكل رقم (2) : المفاهيم المرتبطة بالأداء



المصدر : نوال ولد خاوة،حمزة خلفات، **نفس المرجع السابق**، ص : 82.

1. الكفاءة:

تعرف الكفاءة حسب vincent plauchet بأنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات، و النشاط الكفء هو النشاط الأقل التكلفة، كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد الـمؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة [1].

ويمكن قياس الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{الموارد الفعلية}}{\text{الموارد المخططة}}$$

أي أن هذه النسبة تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة بين يديها من رأس المال ومواد خام وعمالة بالمقارنة مع الموارد المخطط لها من نفس عناصر المدخلات، و تخضع كافة عناصر الإنتاج لقياس الكفاءة إذ من الممكن قياس كفاءة استخدام العاملين، كفاءة استخدام الآلات و كفاءة استخدام المعلومات[2].

[1]-الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009-2010، ص: 220.

[2]-خديجة بوجعبوت، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة(2012–2015) –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016-2017، ص: 44.

2. الفعالية:

تعرف الفعالية حسب vincent plauchet على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقـــــب، و الوصول إلى النتائج المرتقبة [1].

تتحقق الفعالية عند تحقيق الأهداف التي كانت مستهدفة، و بذلك فالفعالية تعبر عن العلاقة النسبية بين النتائج المحققة و الأهداف المخططة، ويمكن التعبير عنها كالتالي[2]:

$$\textbf{الفعالية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الأهداف المخططة}} = \frac{\text{المخرجات المتحصل عليها}}{\text{المخرجات المخططة}}$$

واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت الأهداف المحققة قريبة من الأهداف المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية.

بالنظر إلى المفاهيم السابقة للكفاءة والفعالية يلاحظ أن هناك حدودا واضحة وفاصلة بينهما، فالكفاءة تتعلق بالمدخلات أما الفعالية فتتعلق بالأهداف والنتائج، بناءا على ذلك فمن الممكن أن تكون مؤسسة معينة لديها كفاءة عالية في استخدام الموارد و في نفس الوقت هي غير فعالة، و ذلك لأن الفعالية تتعلق بالأهداف، كذلك من الممكن أن تكون مؤسسة أخرى قد حققت الأهـــــداف و النتائج المرغوبة فيها، أي أنها كانت فعالة و في نفس الوقت كان هناك هدرا في استخدام الموارد المتاحة، أي أن المؤسسة لم تتوخى الكفاءة اللازمة في تحقيق هذه الأهداف، وكذلك الفعالية لها علاقة بمستوى الأداء بينما الكفاءة لها علاقة بكيفية الأداء، تحـــــــتاج الكفاءة و الفعالية أن تسيرا معا لأن هذين المفهومين يميزان الجانب الكمي و الوعي للأداء [3].

[1]–الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، نفس المرجع السابق، ص :219.

[2]–نوال ولد خاوة، حمزة خلفات، **أهمية التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية العمومية – دراسة حالة مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال المدية–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجـــارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015-2016، ص: 82.

[3]–خديجة بوجعبوبت، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفتـــرة(2012–2015) –**، نفس المرجع السابق، ص :45.

3. الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات و هي تستعمل لتبيان مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة [1].

و يمكن قياس الإنتاجية بالعلاقة التالية [2]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{إجمالي النتائج المحققة}}{\text{إجمالي الموارد المستخدمة}} = \frac{\text{الفعالية}}{\text{الكفاءة}}$$

ثالثا ـ أنـــواع الأداء

توجد للأداء عدة تصنيفات وذلك بناءا على معايير هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار المصدر للأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

1. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي و أداء خارجي:

- **الاداء الداخلي :**

وينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة أي مختلف الأداءات الجزئية متمثلة في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المنظمة، و الأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثـــــمارات، و الأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة [3].

---

[1]–عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الإقتصادية– المؤسسة العمومية الجزائرية–**، دار المحمدية، الجزائر،بدون سنة، ص: 16.

[2]–خديجة بوجعبوبت، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة(2012–2015) –**، نفس المرجع السابق، ص: 45.

[3]–وهيبة حجار، أميرة هناد، **أثر الأخرجة على أداء المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة باللعبيدي – ولاية قالمة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2015-2016، ص :38.

- **الأداء الخارجي:**

إن الأداء الخارجي مرتبط بمدى قدرة المؤسسة على التأثير، التعايش، و التفاعل مع المحيط الذي توجد فيه [1].

و هو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهـــو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسســـة، وبالتالي فإن المؤسسة لايمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تتحصل عليها المؤسسة، على سبيل المثال قد يزيد حجم مبيعات المؤسسة بسبب تحسن في الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة إعانات تحفيزية من طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا، و بالتالي يجب على المؤسسة قياس و تحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فـــهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي [2].

2. حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى كلي و جزئي كالتالي:

- **الأداء الكلي:**

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو... الخ [3].

- **الأداء الجزئي:**

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة الأنظمة الفرعية للمؤسسة على تحقيق أهـــــدافها الفرعية و بالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية، أي أن الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية هو تفاعــل وتكامل وتسلسل مجموع الأداء الجزئية [4].

---

[1]-مراد كواشي، **آليات نجاح عملية تقييم أداء المؤسسة – دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في مؤسسات الإسمنت العمومية في الجزائر–**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثالث و الثلاثون، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013، ص: 177.

[2]-وهيبة حجار، أميرة هناد، **أثر الأخرجة على أداء المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة باللعبيدي ولاية قالمة –**، نفس المرجع السابق، ص :38.

[3]-عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001، ص: 89.

[4]- المختار شعوان، صهيب موسى، **أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على الأداء المالي – دراسة حالة لمؤسسة إقتصادية مؤسسة سونلغاز فرع المدية–** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019، ص :60.

3. حسب معيار الوظيفي:

يقسم الأداء وفقا لهذا المعيار حسب وظائف المؤسسة الاقتصادية التي يمكن حصرها: وظيفة مالية، وظيفة إنتاج، وظيفة الموارد البشـــــــــــرية، وظيفة التموين، وظيفة البحث والتـــــطوير، وظيفة التســـويق، و وظيفة العلاقات العمومية كما يلي [1]:

- **أداء وظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.
- **أداء وظيفة الإنتاج:** و يقصد به قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق المعدلات المطلوبة من الإنتـــــاجية، و إنتاج منتجات بجودة عالية و بتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مـــــع مثيلاتها و تخفيض نسبة اللآلات و التأخر في تلبية الطلب.
- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** و يقصد بها الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات و إدراك الدور أو المهام، و الذي بالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.
- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية و في الآجال المحـــــــــددة و بشروط دفع مرضية و الحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، و تحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.
- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يتمثل أداء وظيفة البحث و التطوير بقدرتها على توفير الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد، و تحقيق وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، ومواكبة التطورات الحديثة.
- **أداء وظيفة التسويق:** يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على التحـــديد الجـــيد لمتطلبات العملاء و بالتالي محاولة تلبيتها و إرضاءه و أيضا معـــرفة الحصص السوقية للمؤسسة و محـــــاولة تنميتها و تعظيمها.
- **أداء وظيفة العلاقات العمومية:** إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقات المؤسسة الاقتصادية مع مختلف الأطراف الفاعلة معها و إرضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، و أخيرا الدولة.

[1] – المختار شعوان، صهيب موسى، **نفس المرجع السابق**، ص ص: 61-62.

4. حسب معيار الطبيعة:

حسب هذا المعيار فإن الأداء يقسم إلى الأداء اقتصادي، الأداء اجتماعي، الأداء تكنولوجي، الأداء سياسي كالتالي [1]:

- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها و يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها(الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) و تدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...).
- **الأداء الاجتماعي:** إن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضتها عليها أفراد المؤسسة أولا، و أفراد المجتمع الخارجي ثانيا، و تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين الاجتماع مشروطا بالاقتصاد، وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
- **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، و من أمثلة ذلك تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لإستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة .

[1]-عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم– دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة(2000–2002) –**، نفس المرجع السابق، ص: 22.

المطلب الثاني: ماهـــــــــــية الأداء المـــالي

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء في المؤسسة و تغطية بعض جوانبه من تعريف و مـــــــــكوناته و أنواعه في المطلب الأول، سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى ماهية الأداء المالي.

أولا ـ تعريف الأداء المالي و أهميته

1. تعريف الأداء المالي:

- يعرف الأداء المالي على أنه:" مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة " [1].
- كما يمكن تعريفه على أنه :" تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة بالإضافة لمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح " [2].
- ويعبر الأداء المالي عن :" تعظيم النتائج و ذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكـــــاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء" [3].
- و عرف أيضا بأنه :" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها " [4].
- كما يصف الأداء المالي مدى فعالية و كفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، و تعتبر النسب المـــالية و مؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي [5].

---

[1]-عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص: 304.

[2]-وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الإقتصادية، 2015، ص :112.

[3]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 40.

[4]-وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، نفس المرجع السابق، ص: 112.

[5]-حبيبة الحيداني، **أثر توافق التخطيط الإستراتيجي و تخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير،(مذكرة غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2009-2010، ص :138.

و من خلال ما سبق فإن الأداء المالي يعرف على أنه مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المالية المتاحة بالكفاءة، و كما يعبر الأداء المالي عن مقدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح من خلال استثماراتها لمصادرها التمويلية المختلفة.

2. أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

و تتبع أهمية الأداء المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية [1]:

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛
- تقييم تطور نشاط الشركة؛
- تقييم مديونية الشركة؛
- تقييم تطور توزيعات الشركة؛
- تقييم تطور حجم الشركة.

[1]-محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2010، ص ص: 46-47.

ثانيا ـ العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تنقسم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية كمايلي:

1. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

و تتلخص هذه العوامل فيما يلي [1]:

- **الهيكل التنظيمي:**

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات والمسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات، و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عـــــــــــدد الفروع و الموظفين.

و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها، و من ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

- **المناخ التنظيمي:**

هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصـــر البشري، و يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقيمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

[1]-محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، نفس المرجع السابق، ص ص: 48-51.

- **التكنولوجيا:**

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب و تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. و على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و إستيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الملائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية .

- **الحجم:**

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات ، حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أداؤها أقل فعالية، و إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، و أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، و قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات و بينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية [1].

[1]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، نفس المرجع السابق، ص ص: 49- 50.

2. العـوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، و إنما يمكنها فقط من توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، و محاولة إعطاء خطط لمواجهتها و التقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل [1]:

- التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية المنتجات؛
- القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق؛
- السياسات المالية و الإقتصادية للدولة.

ثالثا ـ معــايير الأداء المالي

تعرف المعايير على أنها أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما ، و تتمثل هذه المعايير في ما يلي [2]:

✓ **المعايير المطلقة (النمطية) :**

هي المعايير التي تستخدم للحكم بموجبها على وضع المؤسسة على اختلاف نوعها و عمرها و وقت التحليل . وتأخذ شكل قيم ثابتة للنسب معينة متفق عليها بين الشركات .

✓ **معايير الصناعة :**

معايير تتخذها صناعة معينة كمقياس للحكم على سلامة النسب المالية و توضع هذه المعايير من قبل غرفة الصناعة و الاتحادات الصناية في البلد .

✓ **المعايير التاريخية :**

تعتمد على دراسة أداء المؤسسة لعدة سنوات متتالية في الماضي و اعتباره معيارا لتقييم أدائها الحالي و اتجاهاته، ويستخرج من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسبة معينة في فترات سابقة واتخاذ هذا المعدل كمعيار للحكم على النسبة المستخرجة .

---

[1]–حدة كعواش، حياة أحمد بهاليل، **أثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة– قالمة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 55-56.

[2]–عبد الفتاح سعيد السرطاوي،عادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين– (دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين مابين (2010–2017)–**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد الرابع ، العدد الثاني ،فلسطين ،2019، ص: 152.

✓ **المعايير المستهدفة أو المخططة (المعايير الوصفية) :**

وهي نسب تستهدفها المؤسسات لتحقيقها من خلال الموازنات ، وتقارن النسب المتحققة مع المستهدفة فتبرز الابتعادات بين الاداء الفعلي و الخطط و بالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحة الـــلازمة .

المطلب الثالث: أســـــس تقييم الأداء المالي

تكون عملية تقييم بناءا على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قياس أدائها خلال مدة زمنية، حيث يعمل تقييم الأداء المالي على إيجاد كافة الانحرافات و النقائص بالمؤسسة، و تحديد الحلول اللازمة لعلاجها.

أولا ـ تعريف و أهمية تقييم الأداء المالي

1. تعريف تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء بأنه: " تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا" [1].

- و يقصد أيضا بتقييم الأداء بأنه: " مرحة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها و بين ما تم تحقيقه فعلا و بـــيان الإنحرافات و أسبابها و طرائق معالجتها علميا و عمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة و فعالية على وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة و التخطيط و رفع كفاءة العاملين [2].
- أما تقييم الأداء المالي للمؤسسة فهو عبارة عن :" تقديم حكما ذو قيمة حول تسيير الموارد المالية في المؤسسة، أي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، و تحديد الأهمية النسبية بـــــين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة " [3] . هذا التعريف يشمل الأداء المالي ببعديه الكفاءة و الفعالية.
- كما يعبر تقييم الأداء المالي عن :" تقييم النشاط المالي للمؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج مالية في نهاية الفترة المالية المعينة، و هي سنة في العادة بحثا عن العوامل المؤثرة في هذه النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ و تحديد المسؤوليات و تفادي أسباب الأخطاء مستقبلا" [4].

---

[1]–السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض،2000،ص 38.

[2]–نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في اداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 24-25.

[3]–السعيد فرحات جمعة، **أداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، نفس المرجع السابق، ص: 39.

[4]–خوخة بوطريق، **إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية و ترشيد قرارتها – دراسة حالة مجمع صيدال – فرع أنتيبيوتيكال بالمدية–**، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العـــلوم التجارية و علوم تسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012-2013، ص 71.

- ويقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة [1].
- يشير البعض إلى أن عملية تقييم الأداء المالي بأنه: " مرحلة من مراحل الرقابة المالية، تركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة بواسطة استخدام الموارد المالية المتاحة أفضل استخدام و ترشيد الإدارة المالية في إعداد الخطط المالية المستقبلية " [2].

مما سبق يمكن القول بأن: " تقييم الأداء المالي هو العملية التي تقوم بقياس الأداء المالي و الفعلي ومقارنته بالأداء المالي المخطط، أي مقارنة النتائج المالية الفعلية مع المعايير المالية الموضوعة مسبقا، ذلك بقصد القيام بعملية الرقابة المالية على الأداء المالي وفق التخطيط المالي".

2. أهمية تقييم الأداء المالي:

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات و الأبحاث، لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، و من جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فـهو يتناول مـــختلف الأنشطة في المؤسسة و التأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية و المتمثلة في [3]:

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو المتعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة و المساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسيطر السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة و المستويات؛
- تفيد في التقييم الشامـل طويل الأجل بالاعتمـاد على التقييم قصـير المدى الذي ســاهم في رسم السياسـات و الإستراتيجيات؛

---

[1]-كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية(العولمة و المنافس)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 318.

[2]-حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 81.

[3]-المختار شعوان، صهيب موسى، **أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على الأداء المالي – دراسة حالة لمؤسسة إقتصادية مؤسسة سونلغاز – فرع المدية –**، نفس المرجع السابق، ص: 74.

- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات و المصالح و تسهيل التنسيق فيما بينها.

ثانيا ـ خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن حصر خطوات تقييم الأداء المالي في العناصر التالية [1]:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل و إعداد الموازنات و القـــــوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل النسب الربحية و السيولة و النـــــــشاط و يتم إعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة و تقييم النسب، و بعد استخراج النتائج تتم معرفة الانحرافات و مواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع؛
- وضع التوصيات الملائمة على عملية التقييم للأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أســـــباب هذه الفروق و أثرها على المؤسسة للتعامل معها و معالجتها.

ثالثا ـ الأهداف المالية لمؤسسة الاقتصادية

يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية:

1. نمو نشاط المؤسسة:

يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها، و لهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية فالنمو يعتبر وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، كونه نتيجة لقراراتها الإستراتجية، سواء تلك التي تهتم بالعلاقات الخارجية أو بالأهداف البعيدة، من ثم فإن النمو في المؤسسة الاقتصادية يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح و نـــــجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجـــانب التطور و التوسع، البقاء و الاستمرار، و بذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات و سياسات توزيع الأربـــــــاح و هيكل سياسات التمويل و تحدد نجاحات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة [2].

---

[1]–عبد السلام يخلف، حميد حنيش، **أهمية المحاسبة الإجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية خلال الفترة الممتدة ما بين(208–2019) –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018–2019، ص: 53.

[2]–ياسين حميدوش، محمد قاسيمي، **أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة لدى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط مديرية التوزيع بالمدية–** (**2014–2016**) **–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر،2016–2017، ص: 16.

2. السيولة و اليسر المالي:

تقاس سيولة المؤسسة في قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو بتعبير آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة (المخزونات و القيم القابلة التحقيق) إلى أموال متاحة، فـــــنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات.

و بصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي [1]:

- **المؤسسة:** تحد السيولة من تطور و نمو المؤسسة و ذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من إستغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.
- **أصحاب الحقوق:** تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات إتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة، ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد و دفع مستحقات الأجر و كذا تسديد ديون الموردين ....إلخ
- **عملاء المؤسسة:** قد تـــــؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء و بالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر و هذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها و خاصة في ظروف المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفـــرض على المؤسسة الإهتمام بها و تسييرها بأسلوب جيد.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة و يتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ إستحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، كما يتعلق بالإقتراض الطويل و المتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

3. التوازن المالي:

يمثل التوازن المالي في لحظة معينة :" التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمـــــح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية، يســـــــتوجب ذلك التعادل بين المـــــدفوعات و المتحصلات أو بصفة عـــــامة بين استخدامـــــات الأموال و مصادرها " [2].

---

[1]–عز الدين قاسمي ، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة شفة بالبليدة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015، ص: 22.

[2]–السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال –التحديات الراهنة–**، نفس المرجع السابق، ص:247.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في [1]:

- تأمين تمويل احتياجات الإستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم اليسر المالي؛
- الإستقلال المالي للمؤسسة إتجاه الغير؛
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

4. المردودية:

تعرف المردودية على أنها :" ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية "، و هدفها يرتبط دائما بالوظيفة المالية و هو في حقيقة الأمر هدف للمؤسسة ككل، فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف، و عامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة [2].

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الإقتصادي و هذا يعكس المردودية الإقتصادية و الرأس المال المالي و هذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، فبصفة عامة إهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الإقتصادية [3].

5. إنشاء القيمة:

إنشاء قيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في إستثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.

فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية، مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، و يجعل أهميتهم تحتل الصدارة [4].

---

[1]-محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، نفس المرجع السابق، ص :69.

[2]-ياسين حميدوش، محمد قاسيمي، **أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة لدى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط مديرية التوزيع بالمدية –(2014–2016) –**، نفس المرجع السابق، ص: 18.

[3]-رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية– دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2011-2012، ص:19.

[4]-أمال درقة، **اثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية – دراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي–**، نفس المرجع السابق، ص: 48.

المبحث الثاني: التحليل المالي و معايير قياس الاداء في المؤسسة الاقتصادية

إذا كان التشخيص المالي للمؤسسة عبارة عن عملية ترتكز على الملاحظة العميقة للمؤسسة و تبيان وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة لتحديد نقاط ضـــــــعفها و قوتها، و كذا اكتشاف الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة ، فإن التحليل المالي هو الاداة التي تجرى بها هذه الدراسة و تقيم وفقها الوضعية المالية للمؤسسة بشكل دقيق .

المطلب الأول: ماهيـــة التحليل المالي

ســـوف نتطرق في هذا المـــتطلب إلى مفهموم التحليل المالي وأهميته أولا ثم معرفة مجالاته وكذا الجهات المستفيدة منه .

أولا ـ مفهوم التحليل المالي وأهميته

1. مفهوم التحليل المالي

- عرف التحليل المالي بأنه :"عملية يتم من خلالها إكتشاف أو اشتقاق مجموعة مـــن المؤشـــــرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الانشطة التشـغيلية و المالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات "[1].
- كما عرف على أنه :" عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل "[2].
- ويمكن اعطاء تعريف اخر للتحليل المالي :" دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (النسب المالية ، رأس المال العامل ...) لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين و تحديد نقاط القوة لهذا المركز و تدعيميها أكثر أو نقاط الضعف و معرفة مسبباتها لمعالجتها مستقبلا "[3].

---

[1]–محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة و الائتمانية في التحليل المالي–الاساليب والادوات و الاستخدمات العملية–**،دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ،2003، ص: 3.

[2]–وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**،دار إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن ،2009 ، ص: 13.

[3]–حياة نجار ، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، محاضرة مخصصة لطلبة (ليسانس – ماستر)**، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ، الجزائر ،2015–2016 ، ص :7.

كتعريف شامل فالتحليل المالي :" هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الاعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل ، وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق نسب و نماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة "[1].

2. أهمية التحليل المالي :

يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية :

- ✓ يعطي التحليل المالي صورة واضحة عن علاقة المؤسسات مع بعضها البعض وعلاقتـــها مع المؤسسات الحكومية؛
- ✓ يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة [2]؛
- ✓ يعتبر أحد مهام المدير في المؤسسات المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛
- ✓ تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية ؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الاداء من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي بالاضافة إلى اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة من ناحية أخرى؛
- ✓ يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية،ويهتم بمعرفة مؤشرات نتائج الاعمال المتعلقة من ربح وخسارة وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة لها ؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة و ستتم تصـــــفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك [3].

[1]–فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، دار مسقاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، فلسطين ، 2008، ص ص: 2-3.

[2]–حمزة الشمخي ، إبراهيم الجزراوي ، **الادارة المالية الحديثة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 1998 ، ص:42.

[3]–وليد ناجي الحيالي ،محمد عثمان البطمة ،**التحليل المالي** ،دار حنين للنشر ،الاردن،1996، ص ص:21-20.

ثانيا ـ مجالات التحليل المالي

تتمثل مجالات التحليل المالي فيما يلي [1]:

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية؛
- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض(المدين). بالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم؛
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراهتم وكفاية عوائدها؛
- **تحليل الاندماج والشراء:** وينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثـــر، وزوال الشخصية القانونية لكـــــــــل منهما أو لأحدهما؛
- **تحليل تقييم الأداء:**هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

ثالثا الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

1. الاطراف الداخلية : نذكر منها :

1.1. إدارة المؤسسة :

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين اكثر الاطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل الـــمالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل [2].

[1]–هيثم محمدالزعبي ،**الادارة و تحليل المالي** ، دار الفكر، عمان ، الاردن ،2000 ، ص ص: 159-160.

[2]–عبد الغفار حنفي،**الادارة المالية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية،مصر ،1990،ص:69.

2.1. أصحاب المؤسسة :

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي، لذا نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الاموال المستثمرة ، وكذلك بمدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الارباح المستحقة لهم [1].

3.1. المساهمون :

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الاموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب [2].

2.2. الاطراف الخارجية : ونذكر من بينها:

1.2. الدائنون:

إن أصحاب الديون قصيرة الاجل هم الدائنون التجاريون والمصارف وهؤلاء يهتمون في المقام الاول بالسيولة المالية في المؤسسة ويركزون على التأكد من قدرتها على السداد في المدى القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة .

أما أصحاب الديون طويلة الاجل ومنهم حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض طويلة الأجل فيركزون بالدرجة الاولى على ربحيتها وهيكلهـــــــا الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها في الحاضر والتوقعات عن هذه الامور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطـــويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من الفوائد وسداد الاقساط أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعال [3].

2.2. الموردون :

يهتم الموردون بالمركز المالي للمؤسسة وذلك لأنها عادة ما تكون مدينة له وبالتالي فإن المورد وبناءا على نتائج التحليل المالي، قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرار به كما هو [4].

---

[1]–منير شاكرمحمد وآخرون، **التحليل المالي–مدخل صناعة القرار –**،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية، عمان،2005،ص:18.

[2]–محمد أمين مصطفاوي،حمزة بلخيري،**استخدامات أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة شركة الكهريف المدية–**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص إدارة أعمال،جامعة يحي فارس،المدية،الجزائر،2017-2018،ص:12.

[3]–رمضان زياد،**أساسيات التحليل المالي**،دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ،عمان،الاردن،1997،ص:18.

[4]–حسين جميل البديري، **البنوك**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،الاردن ،2003،ص:266.

3.2. الهيئات الرقابية

يستخدم التحليل المالي هذه الاجهزة لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار أنها خطوة لاعداد خطة جديدة، ويعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة من وسائل الرقابة على الاداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية [1].

4.2. العملاء :

يمكن للعميل وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه من معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان ممثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنة باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان [2].

5.2. مصلحة الضرائب :

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذ كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة كان الضمان الدفع [3].

المطلب الثاني: الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

أولا ـ الاتجاهات الكلاسيكية في تقييم الاداء المالي

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وحتى يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي يقوم بإتباع مجموعة من الخطوات المتسلسلة وهي كالاتي :

- تحليل تطور عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج (من ثلاث إلى خمس سنوات) فيما يخص النمو، المردودية،الاحتياج لرأس المال العامل، بنية الميزانية؛
- إعادة ترتيب النتائج ؛
- حساب النسب الاساسية في التقييم المالي ؛

[1]–صادق الحسني،**التحليل المالي المحاسبي**،دار المجد للنشر،عمان،الاردن،1998،ص:181.

[2]–بلال متريني،بختة بونبال،**أهمية الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة–دراسة حالة فرع انتيبيوتيكال صيدال المدية(2015–2016)–**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2017–2018،ص:09.

[3]–محمد أمين مصطفاوي،حمزة بلخيري،**استخدامات أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**،نفس المرجع السابق،ص:13.

- تحليل السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص تكلفة رأس المال وأثر الرافعة [1].

ومن أدوات التقييم المالي الكلاسيكية نجد:

✓ التحليل المالي عن طريق التدفقات النقدية ؛

✓ التحليل المالي عن طريق النسب .

1. التحليل المالي عن طريق التدفقات النقدية

وهو ذلك التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة والخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد قصيرة الاجل، متوسطة وطويلة الاجل، وهذا التحليل يكون من خلال تحليل التوازن المالي .

- **رأس المال العامل (FR)**

وهو فائض الاموال الدائمة التي تمول جزء من الاصول المتداولة الاقل من سنة ويحسب بالعديد من العلاقات منـــها :

- رأس المال العامل = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة
- رأس المال العامل = الاصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل

- **احتياجات رأس المال العامل (BFR)**

ويحسب بالعلاقة التالية :

- احتياجات رأس المال العامل =(الاصول المتداولة –قيم جاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفات المصريقية).
- احتياجات رأس المال العامل = (قيم استغلال+قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصريفية).

[1]–الهواري سويسي،**تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007-2008،ص:74.

- **الخزينة (T)**

ويقصد بالخزينة مجموعة الاموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل القيم الجاهزة ، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، وتحسب بالعلاقة التالية :

- الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل [1].

- **جدول التدفقات المالية**

تعتبر من الادوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية بحيث يقوم بتتبع التدفقات المالية للمؤسسة الناتجة عن النتيجة، الاستغلال ، الاقتراض ، تدفقات مالية أخرى خلال عدة سنوات في العادة تفوق أو تساوي أربع سنوات [2].

2. التحليل المالي عن طريق النسب

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما وهي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية قد تحدد انطلاقا من قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين مختلفتين، إلا أن النسبة المالية المحسوبة في حد ذاتها لا تعني شئ ولكن عند اجراء مقارنة بين النسب المالية على عدة فترات أو مابين عدة مؤسسات في نفس القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة تظهر أهمية هذه النسب في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، فنلاحظ أن مثل هذه المقارنات تزيد من قيمة النسب المالية كأداة رقابة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة [3].

حيث تتمثل هذه النسب فيما يلي :

- ✓ تحليل الهيكل المالي؛
- ✓ تحليل السيولة؛
- ✓ تحليل النشاط؛
- ✓ تحليل المردودية.

[1]–حمزة بن سويسي،عبد الوهاب سليماني،**دور التسيير الجبائي في تحسيين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحوار الفكري،جامعة أدرار،المجلد الثالث عشر، العدد الخامس عشر،14-02-2018،ص:703-704.

[2]–درقة أمال،**أثر التحفيزات الجبائية على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**،نفس المرجع السابق،ص:55.

[3]–يزيدتقرارت،**استخدامات أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب والسكاكين والصنابيرBCR سطيف،الفترة–(2011–2014)** –،مجلة البحوث،كلية محاسبية ومالية،جامعة أم البواقي،الجزائر،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،30-06-2017،ص ص:126-127.

ثانيا ـ الاتجاهات الحديثة في تقييم الاداء المالي

في العنصر السابق قمنا بعرض أكثر الاساليب التقليدية لتقييم الاداء المالي والمتمثلة في التحليل المالي بمفهومه الحديث الذي يعتمد على تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة) ومع التغير في بيئة عمل شركات الاعمال حدثت تغيرات جذرية في فكرة الادارة المالية عموما وفي شكل الدور الذي يجب أن تمارسه لتعظيم ثروة الملاك أو ثروة حملة الاسهم فيها باعتبارها الهدف الذي ارتضته الادارة المالية وفي هذا الاطار سنقوم بدراسة أهم المعايير التي تقوم بقياس القيمة في المؤسسة. ومن أكثر المعايير الحديثة شيوعا والتي تعتمد التقييم الاقتصادي يظهر معياران هما: معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة .

1. القيمة الاقتصادية المضافة(Economic Value Added)

إن معيار القيمة الاقتصادية المضافة هو الصورة المعدلة لمعيار الدخل المتبقي الذي قامت بتطويره شركة (Steward&Stern) وفق ما تم توضيحه هو ناتج عن عدم جودة الحسابات الختامية التي تعد وفق المعايير المحاسبية التقليدية وعدم ملاءتها لاقتصاديات التشغيل في شركات الاعمال الامر الذي جعل صافي ربح العمليات بعد الضرائب وكلفة الاستثمار (كلفة الاموال) كمقادير مطلقة يكتسيها التشويه ولا تعبر عن اقتصاديات التشغيل الحقيقة في شركات الاعمال [1].

*** مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة :**

إن القيمة المضافة ماهي إلا مؤشر الربح المتبقي الذي تم تطويره بإدخال تكلفة رأس المال حيث كان الاقتصاديون منذ عهد ادم سميث ينظرون إلى تكلفة رأس المال على أنها التكلفة كغيرها من الواجب تغطيتها للوصول إلى الارباح الحقيقة والتي تمثل إضافة لثروة المساهمين [2].

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها:"الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي من طرف المؤسسات لفترة معينة وتكلفة الموارد المالية التي اســـتخدمتها".

*** طرق حسابها :**

و يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية :

- القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الارباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر) .

[1]–حمزة محمود الزبيدي،**الإدارة المالية المتقدمة**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الاردن،2004،ص:247.

[2]–ياسين حميدوش،محمد قاسيمي،**أهمية تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية–دراسة حالة لدى شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط(مديرية التوزيع بالمدية(2014–2016)** –،نفس المرجع السابق،ص:65.

○ القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر .

حيث :

- صافي الارباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة تقابلها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة النظرية على الارباح (قبل احتساب المصاريف المالية).
- معدل تكلفة رأس المال و تمثل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال والتي تحسب إنطلاقا من الهيكل المالي للمؤسسة بين الديون و رأس المال [1].

ولاحتساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب القيام بتحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال التي تعرف على أنها التكلفة المركبة (المرجحة) لعناصر التمويل المختلفة والتي تشكل الهيكل التمويلي للشركة، مثل أسهم عادية، أسهم ممتازة، أرباح محتجزة، قروض طويلة الأجل :

- تكلفة القروض = معدل الفائدة × (1 – معدل الضريبة)؛
- تكلفة الاسهم الممتازة = معدل السهم الممتاز ÷ قيمة السهم؛
- تكلفة الاسهم العادية = عائدات السهم (التوزيعات) + معدل النمو؛
- الارباح المحتجزة = (التوزيعات القادمة ÷ السعر الحالي للسهم) + معدل النمو [2].

2. القيمة السوقية المضافة (Market Value Added)

إن هدف أي مؤسسة المساهمة في تعظيم ثروة أصحاب الاسهم، ولاشك أن الهدف يعود بالفائدة على حملة الاسهم في نفس الوقت الذي يتحقق فيه لفائدة أيضا الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق التأكد من أن الموارد قد تم تخصيصها بصورة فعالة، ويتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والتي يتم تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر المؤسسة ويطلق على هذا الفرق القيمة السوقية المضافة [3].

[1]– الهواري سويسي،**دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، العدد السابع،جامعة ورقلة المجلد السابع ،العدد السابع،2010،ص:61.

[2]–أمال درقة،**أثرالتحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، نفس المرجع السابق، ص:58.

[3]–محمد صالح الحناوي ،رسمية زكي قرياقص،**الادارة المالية– مدخل إتخاذ القرارات –**،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006،ص:94.

*** مفهوم القيمة السوقية المضافة :**

هي الفرق بين القيمة السوقية ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين،ووفقا للمؤسسة المسوقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى الادوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين،ولذلك فإن هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الاداء الاداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

*** العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة**

تتأثر القيمة السوقية المضافة بالعوامل التالية :

- ✓ معدلات النمو في الايرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمرّ؛
- ✓ إنتاجية الدينار المستمر بحيث كلما زادت الانتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة لاسيما في ظل ثبات كلفة رأس المال ؛
- ✓ الحد الادنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

*** طرق حساب القيمة السوقية المضافة**

توجد عدة طرق يمكن استخدامها في حساب هذه القيمة منها [1]:

الطريقة الاولى :

- القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية – حقوق الملكية التي وفرها المساهمون.

الطريقة الثانية :

- القيمة السوقية المضافة = عدد الاسهم المصدرة × سعر الاسهم – إجمالي حقوق الملكية .

الطريقة الثالثة :

وفقا لهذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا، بمعنى اخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من القيمة الاقتصادية المضافة بمعدل خصم مساويا إلى المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال و ذلك كما يلي :

$$MVA = EVA1/(1-WACC)^1 + EVA2/(1-WACC)^2 + EVA3/(1-WACC)^3 \ldots$$

[1]- محمد رمزي جودي،**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية –دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات–**، أطروحة دكتوراه،تخصص علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015،ص ص :139-140.

بحيث :

WACC: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

(**W**eighted **A**verage **C**ost Of **C**apital) ؛

*(1-WACC): معدل خصم يستدرج من الجداول المالية؛

*EVA: قيمة التدفق النقدي السنوي (**E**conomic **V**alue **A**dded) .

عند حساب القيمة السوقية المضافة يمكننا أن نحصل على نتيجة موجبة، و هذا يعني أن المؤسسة تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر، وعند نتيجة سالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين وبالتالي سوف تنخفض قيمة رأس المال المستثمر[1].

المطلب الثالث : أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي

نجد التكاليف الجبائية في جميع مراحل نشاط المؤسسة : الاستغلال،التموين،الاستثمار، لذلك فإن تسييرها يكون متوافقا مع هذه المراحل، حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المالية المسطرة .

أولا ـ أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستغلال :

إن عملية تحديد و دراسة اهمية التحفيزات الجبائية في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة،يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي و المتمثلة في الخزينة ورأس المال

1. تاثير التحفيزات الجبائية على خزينة المؤسسة :

تعتبر وضعية الخزينة من بين المهام الاساسية و النقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الاولويات الخاصة في مرحلة الاستغلال حيث طبقت الدولة سياسة التحفيز الجبائي بمنحها إعفاءات جزئية وأخرى كلية لبعض أنواع الضرائب و الرسوم من بينها الرسم على القيمة المضافة ،الضريبة على ارباح الشركة ،الرسوم الجمركية،الرسم على النشاط المهني،الرسم العقاري، حيث تقتضي بضرورة حصر جميع انواع الضرائب التي تحقق لها المؤسسة وحسن تسيرها من خلال جدولتها و تحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية ، وهذا لتفادي مايترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة [2].

---

[1]-محمد رمزي جودي،**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية –دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات–**، نفس المرجع السابق،ص ص:139-140.

[2]-صابر عباسي،محمود فوزي شعوبي،**أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية–دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة–**،مجلة الباحث،العدد الثاني عشر،2013،ص: 121.

يكون تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة كلما منحت المؤسسة للزبائن مهلة دفع اكثر مما يجب فإنها ملزمة على دفع الرسم على القيمة المضافة الذي لم تحصله من خزينتها وهذا ما يحدث إحتياجا ماليا يؤثر سلبا على توازنها المالي و بالتالي فالمدة التي تفصل ما بين تاريخ تسديد الزبائن لديونهم وتاريخ استحقاق الرسم مدة هامة بالنسبة للمؤسسة اما بالنسبة لتأثير الضرائب على ارباح الشركات على خزينة المؤسسة ،فيتضح كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية ، بحيث يتضمن على الخاضع لهذه الضريبة بأن يقوم بنفسه بحساب مبلغها وتصنيفها ودفعها تلقائيا لصندوق قابض الضرائب إقليما ويتم بدون اصدار وإرسال مسبق للجدول من طرف مصلحة الضرائب [1].

2. تأثير التحفيزات الجبائية على رأس مال العامل :

إن فكرة التأثير الجبائي على رأسمال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة وانما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الاموال الدائمة ،بحيث تحتوي الاموال الخاصة غالبا على جزء هام من الاموال المخصصة للتمويل الذاتي وهذا الاخير معفى بنسبة كبيرة من الضرائب وكذلك الحال بالنسبة لديون التي تترتب عليها وفرات الضريبة ، كما يتجلى التأثير الضريبي على راس المال العامل من خلال الاستمارات ، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية وذلك بعد طرح قيمة الاهتلاكات من القيمة الاجمالية ،فهي حالة تسريع الاهتلاك الذي يعد إختيار محضا فإن قيمة الاستمارات ستنخفض وترتفع قيمة الاموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع رأس المال العامل [2].

ثانيا ـ أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للتمويل

تنقسم هيكلة التمويل للمؤسسة إلى أموال خاصة و ديون، و العامل الجبائي يؤخذ بعين الإعتبار للمفاضلة بين المصدرين، و منه لإختيار هيــكلة رأس المال، و على أساس أثر الرافعة المالية على المردودية المالية توجد علاقة طردية بين معامل المديونية و المردودية المالية، في حدود شـــــــروط معينة، و لهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في إختيار سياسة مالية تأخذ بعين الإعتبار تفضيل اللجوء إلى الإقتراض [3].

---

[1]–صابر عباسي،**أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم اقتصادية،جامعة قاصدي مراح،ورقلة ،الجزائر،2011-2012، ص:113.

[2]–صابر عباسي،محمود فوزي شعوبي ، **نفس المرجع السابق**،ص:121.

[3]–فاطمة بغو، **الإمتيازات الجبائية و دورها في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية –دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بأم البواقي–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012-2013، ص: 80.

ثالثا ـ أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الإستثمار

تسعى الدولة من خلال سياسة التـــحريض الضريبي إلى خـــــلق مناخ مشجع و محفـــــز على الإستثمار، و التحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الإقتصاديين، بغرض توجيه إهتمامهم الإستثمـــــارية نحو قطاعات و أنشطة و مناطق يراد تشجيعها و تنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. و هي قد تكون في شكل:

- **إعفاء ضريبي:**

وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الإلتزام بنشاط إقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.

- **تخفيض ضريبي:**

وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل إلتزامهم ببعض الشروط.

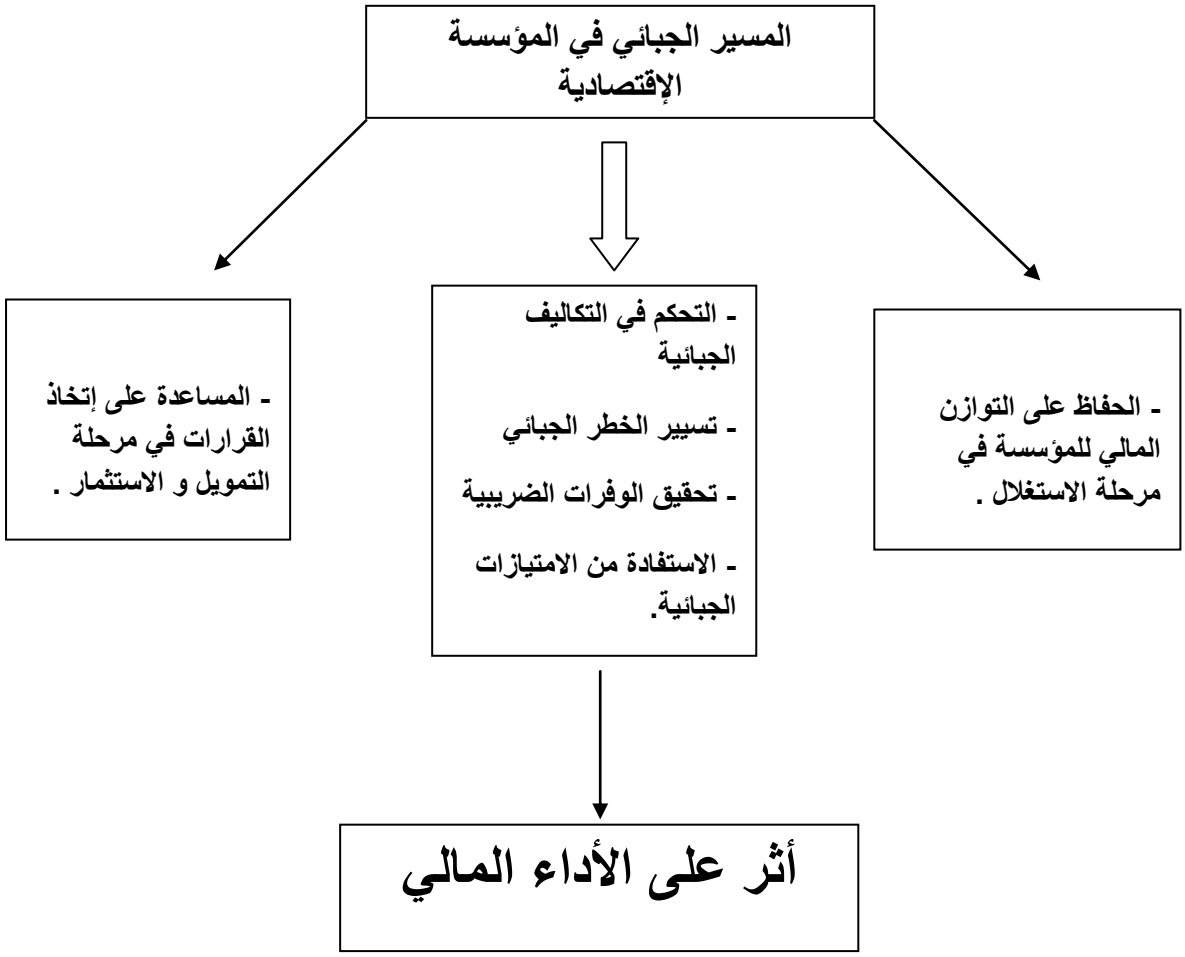
- **إجراءات ضريبية تقنية:**

وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالـــمؤسسة، و التي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، و من بينها: نظام الإهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة إستثمار الأرباح، إعادة إستثمار فائض القيمة، إعادة تقييم إستثماراتها [1].

والشكل التالي يوضح أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي :

[1]–صـابر عباسـي، محمـود فـوزي شـعوبي، **أثـر التسـيير الحبـائي علـى الأداء المـالي فـي المؤسسـات الإقتصـادية –دراسـة لعينـة مـن المؤسسات في ولاية بسكرة الجزائر–**،نفس المرجع السابق، ص: 122.

الشكل رقم (3) : أثر التحفيز الجبائي على الأداء المالي .



المصدر : حمزة بن سويسي،عبد الوهاب سليماني، **نفس المرجع السابق**، ص711.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الجانب النظري للأداء المالي، وكذا أهمية التحفيزات الجبائية التي تعمل على تعزيز القدرات المالية والتنافسية للمؤسسات ، إذ يعتبر الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية من المقومات الرئيسية لها،بحيث يعتبر أداة تحفيزية لإتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المؤسسات الناجحة فهو من الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة لأن كل مؤسسة في السوق تسعى إلى معرفة ماهية نقاط القوة و الضعف و محاولة إيجاد حلول لها وكذا معرفة أهم الفرص لاستغلالها ومجابهة التهديدات، ويختلف تأثير التحفيزات على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى على حسب حجمها،طبيعة نشاطها ... الخ.

و في الأخير فإن التحفيزات الجبائية مفيدة و مهمة في الوقت الراهن للمؤسسات الإقتصادية ولها أهمية كبيرة من خلال تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الإستغلال، التمويل و الإستثمار.

الفصل الثالث

تمهيد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة والإجابة عن الإشكالية الأساسية،نحاول في هذا الفصل إعداد دراسة ميدانية نتناول فيها أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية،وقد اخترنا لهذا الغرض إعداد استمارة إستبيان تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بإشكالية البحث،ثم توزيعها على مجموعة من المؤسسات الإقتصادية في ولاية المدية التي تخدم موضوعنا مع الإستعانة ببرنامج (spss) لتفريغ ومعالجة وتحليل بيانات الإستبانة وتم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

تُعّد منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث يتناول هذا المبحث وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها والأدوات المستخدمة في التحليل لإحصائي، وينتهي المبحث بإجراء تحليل أولي للبيانات التي تم جمعها.

المطلب الأول: منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة

أولا ـ منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدمت الدراسة مصدرين أساسين للمعلومات:

1. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة **"أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية"** حيث لجأت طالبتين إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، بحيث تم اعتماد على العديد من العبارات ومن مختلف المراجع لقياس المتغير المستقل: التحفيزات الجبائية، والمتغير التابع: الأداء المالي.

2. المصادر الثانوية: حيث اتجهت الطالبتين إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثانيا ـ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدارسة في موظفين من مصلحة (المالية والمحاسبة) لثلاث مؤسسات إقتصادية وهي:(مؤسسة الكهريف ، مؤسسة نفطال ، مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال – المدية –) ، أما عينة الدراسة فشملت (45) مهني وإطار بهذه المصلحة قائمين على إدارة هذه المؤسسات ولديهم معرفة بالمجال المحاسبي والمالي و الجبائي فيها .

وعلى هذا الأساس تم توزيع (45) إستمارة في حين استرجعنا منها (35) إستمارة و (10) إستمارات لم تسترجع ، حيث أن نسبة الإستجابة قدرت ب (78%) وهي نسبة عالية.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا ـ أداة جمع البيانات:

بناءا على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة، وجدنا أن الأداة المناسبة لتحقيق أهداف البحث هو الإستبيان، وذلك نظرا لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة باستخدام الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، والملاحظة،...الخ. وقد مرَّ تطوير الاستبيان بمجموعة من المراحل، وذلك حتى نتأكد من قدرته وصلاحيته على تحقيق الهدف المنشود منه، وفيما يلي توضيح لما قمنا به في كل مرحلة.

1. بناء الإستبانة

قامت الطالبتين بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية** ، واتبعت الطالبتين الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

-الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والإستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة العبارات؛

-تحديد المتغيرات الرئيسية التي شملها الاستبيان؛

-تحديد العبارات التي تقع تحت كل مجال؛

-عرض الاستبيان على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات؛

-تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية وقد تكونت من ثلاثة محاور أساسية؛

-تم عرض الاستبيان للتحكيم من قبل أساتذة من ذوي الخبرة في موضوع الدراسة وكذا في المجال الإحصائي في كلية علوم تجارية والإقتصادية والتسيير بجامعة المدية، والملحق رقم (03) يبين أسماء أعضاء لجنة تحكيم؛

-في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض عبارات الاستبيان من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، ليستقر الإستبيان على (19) عبارة، انظر الملحق رقم (01).

2. الشكل النهائي للاستبيان

بعد تلقي الملاحظات والنصائح من قبل أعضاء لجنة التحكيم، قمنا بالالتزام بها في تعديل الإستبيان الذي جاء في شكله النهائي مكون من الأجزاء التالية:

-**الجزء الأول**: يحتوي على (05) متغيرات تمثل البيانات الشخصية الوظيفية للمستجيب، وتشمل كلاً من (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية).

-**الجزء الثاني**: يتمثل في المتغير المستقل: التحفيزات الجبائية ويعتبر بمثابة متغير تفسيري يتنبأ بالمتغير التابع في هذه الدراسة، وقد تم قياسه بواسطة (10) عبارات.

-**الجزء الثالث**: يتمثل في المتغير التابع: الأداء المالي ويعتبر بمثابة نتجية أو المتغير المتنبأ به من قبل المتغير المستقل، وقد تم قياسه بواسطة (09) عبارات.

كما تم تحديد خيارات الأجوبة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (غير موافق بشدة=5، غير موافق=4، محايد=3، موافق=2، موافق بشدة=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8)

ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

3. توزيع الإستبيان

بعد الضبط النهائي للاستبيان أداة الدراسة قمنا بتطبيقه ميدانيا على عينة الدراسة بعد أخذ الموافقة من المؤسسات محل الدراسة، حيث قمنا أولا بشرح الهدف من الإستبيان لموظفي عينة الدراسة، كما بينا لهم أن إجاباتهم ستحاط بالسرية، وبعد النقاش والاستفسار تحصلنا على الموافقة النهائية لتوزيع الاستبيان، وتجدر الإشارة أننا تعمدنا عملية التوزيع والإستلام المباشر من الموظفين المستجيبين حتى نتفادى مشكلة فقدان الاستبيانات.

ثانيا ـ أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام الحزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية والمعروفة اختصار بـ**spss** للتحليل الإحصائي والإجابة على الأسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وعلى هذا استخدمت الطالبتين الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع متغيرات الدراسة وفرضيتها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات؛
- معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لتأكد من درجة ثبات عبارت كل متغير من متغيرات الدراسة؛
- معامل الإرتباط سبيرمان Spearman Corrélation لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي؛

-تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هنالك دلالة إحصائية في إجابات الموظفين حول المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للبيانات الشخصية والوظيفية.

المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات، ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا ـ التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الإختبارات الإحصائية مثل: تحليل الإنحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (Kolmogorov-smirnov test (K-S) للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الإختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (2-2): اختبار كلمجروف-سميرنوف (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *Df*	مستوى الدلالة *P*
التحفيزات الجبائية (المتغير المستقل)	0.181	35	0.065
الأداء المالي (المتغير التابع)	0.229	35	0.152

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (2-2) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (التحفيزات الجبائية) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا ـ اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمدت الطالبتين على ثلاث

أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1. الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير من جامعة المدية، وقد بلغ عدد المحكمين إثنان من الأساتذة (انظر الملحق رقم 03)، وقد استجابت الطالبتين لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زدا في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

2. صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قامت الطالبتين بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير التحفيزات الجبائية**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (2-3)

الجدول رقم: (2-3) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفيزات الجبائية مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
A1	المؤسسات على دراية بالتحفيزات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي.	0.637**	<0.001
A2	التحفيزات الجبائية بالغة الأهمية في المؤسسات الإقتصادية	0.594**	<0.001
A3	التحفيزات الجبائية تمنح للمؤسسات الاقتصادية فقط	0.675**	<0.001

A4	تساهم التحفيزات الجبائية في تخفيض العبء الجبائي للمؤسسات	0.471**	0.003
A5	تبحث المؤسسات على كل الخيارات التي تساعدها على الإستفادة من التحفيزات الجبائية	0.718**	<0.001
A6	التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسات الاقتصادية	0.685**	<0.001
A7	المؤسسات تستغل التحفيزات الجبائية بطريقة مثالية	0.460**	0.005
A8	المؤسسات لها إطلاع بجميع التعديلات التي تطرأ على التحفيزات الجبائية	0.736**	<0.001
A9	تختار المؤسسات طبيعة الضريبة محل التحفيز حسب أهميتها ومردوديتها بالنسبة للمؤسسات	0.742**	<0.001
A10	الأنواع المختلفة للتحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات مثل الإعفاء الجبائي، التخفيض الجبائي ...إلخ تساهم في تحقيق وفرات ضريبية	0.509**	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: **:$P<0.01$ ***:$P<0.001$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (2-3) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.460, P = 0.005$) للعبارة (A7) إلى ($SP = 0.742, P < 0.001$) للعبارة (A9) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفيزات الجبائية)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الإتساق الداخلي لعبارات متغير الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (2-4)

الجدول رقم: (2-4) معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
B1	المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي	0.644**	<0.001
B2	الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات	0.591**	<0.001
B3	يساعد الأداء المالي في إجـــــراء عـــــــــملية التحليل وتقييم البيانات المالية	0.437*	0.008
B4	تســـاهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة	0.628**	<0.001
B5	الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة	0.381*	0.012
B6	تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية والربحية للمؤسسات المستفيدة منها	0.567**	<0.001
B7	يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات	0.504**	<0.001
B8	يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة	0.704**	<0.001

B9	التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها	0.525^{**}	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: *:$P<0.05$ **:$P<0.01$ ***:$P<0.001$			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (2-4) أن جميع المعاملات الإرتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.381, P = 0.012$) للعبـــــــتارة (B5) إلى ($SP = 0.704, P < 0.001$) للعبارة (B8) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (الأداء المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

3. الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (2-5) معاملات الإرتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للإستبيان.

المتغير	التحفيزات الجبائية	الأداء المالي	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفيزات الجبائية	1	-	-
الأداء المالي	0.681^{***}	1	-
الدرجة الكلية للإستبيان	0.722^{***}	0.715^{***}	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (2-5) الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفيزات الجبائية) مع المتغير التابع (الأداء المالي)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الإرتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.681 ;SP=0.722) وهي دالة احصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا ـ ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الإعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ A
التحفيزات الجبائية	0.755
الأداء المالي	0.761
الدرجة الكلية للإستبيان	0.824

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (2-6) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α=0.755;α=0.761) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α=0.824) للدرجة الكلية للإستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.7)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات موظفي حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات التالية: (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا ـ وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

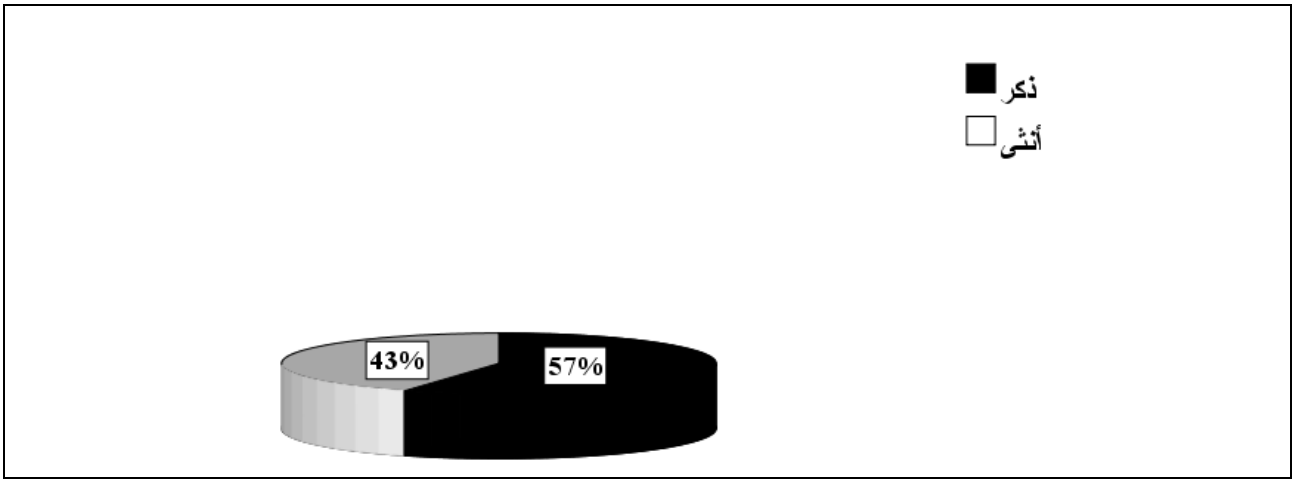
الجدول رقم (2–7) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	20	57
	أنثى	15	43
	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (2–7): أن الموظفين في العينة أغلبهم ذكور حيث بلغت نسبتهم (57%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (43%)، وهذا يدل على وجود الذكور بنسبة أكبر في مستويات تسيير المؤسسات محل الدراسة مقارنة بالإناث، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا ـ وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير السن

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن.

الجدول رقم (2–8) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن

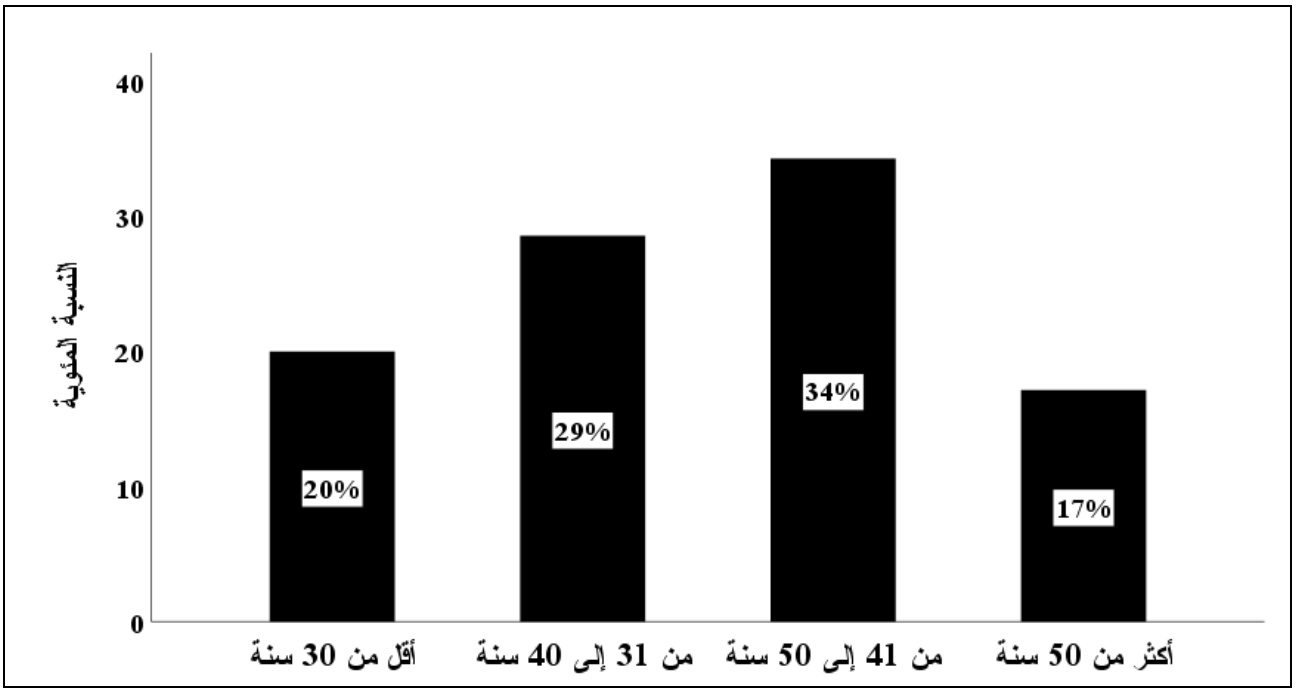
المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
السن	أقل من 30 سنة	07	20
	من 31 إلى 40 سنة	10	29
	من 40 إلى 50 سنة	12	34
	أكثر من 50 سنة	06	17
	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 40 إلى 50 سنة]، إذ بلغ عددهم (12) موظف وبنسبة مقدارها (34%)، تليها الفئة العمرية [من 31 إلى 40 سنة] بمجموع (10) موظفين وبنسبة (29%)، ثم الفئة العمرية [أقل من 30 سنة] حيث بلغ عددهم (07) موظفين وبنسبة (20%)، في حين بلغ مجموع الموظفين الذين هم من الفئة العمرية [أكثر من 50 سنة] (06) موظفين وبنسبة

مقدارها (17%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة هم من الفئات الشبانية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (05) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير السن



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا ـ وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2–9) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي

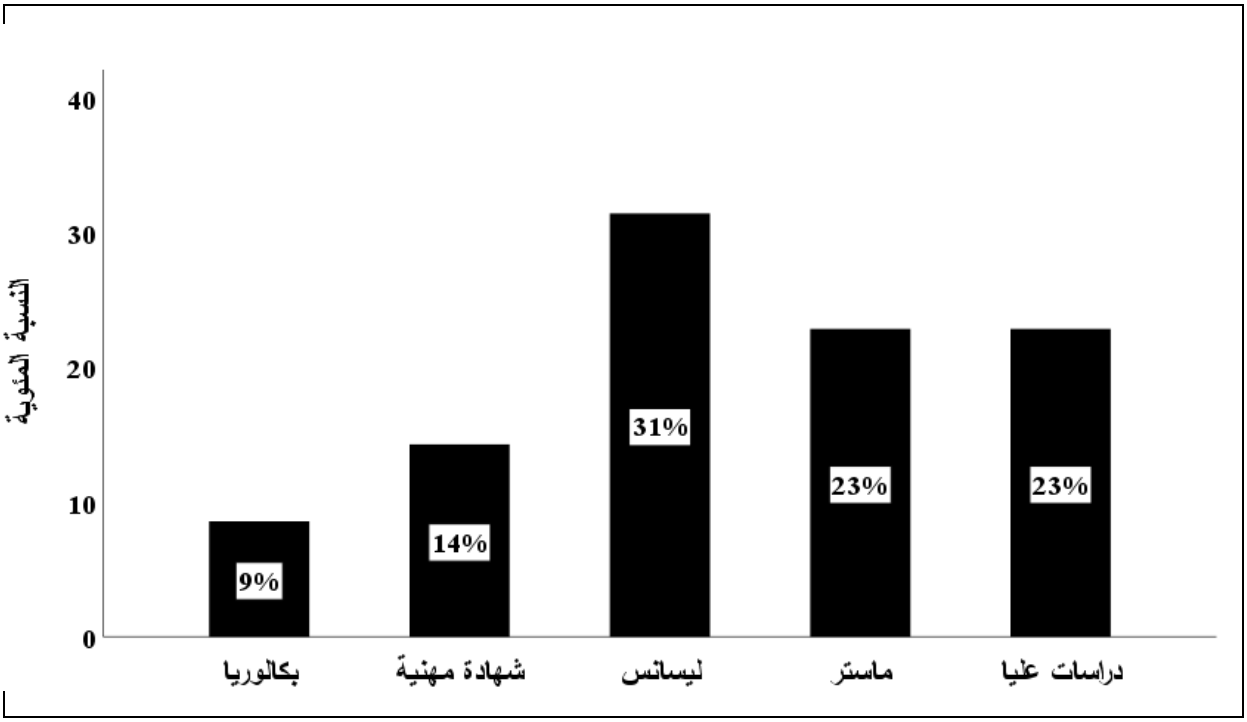
المتغير	الفئات	التكرارات F	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي	بكالوريا	03	09
	شهادة مهنية	05	14
	ليسانس	11	31
	ماستر	08	23
	دراسات عليا	08	23

	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المستوى التعليمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (11) موظف وبنسبة مئوية بلغت (31%)، يليهم الموظفين الذي يحملون شهادة الماستر والدراسات العليا بمجموع (08) موظفين وبنسبة مقدارها (23%) لكل فئة، ثم الموظفين الحاملين لشهادة مهنية بمجموع (05) موظفين وبنسبة مقدارها (14%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الحاملين لشهادة البكالوريا سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (09%). وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين في عينة الدراسة يحملون شهادات شهادة جامعية لكونها أكثر الشهادات طلبا للالتحاق بالوظائف ومن جهة أخرى طبيعة موضوع دراسة تفرض أن يكون المستجبين للإستبيان من ذوي المستوى التعليمي العالي، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (06) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

رابعا ـ وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الوظيفة

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

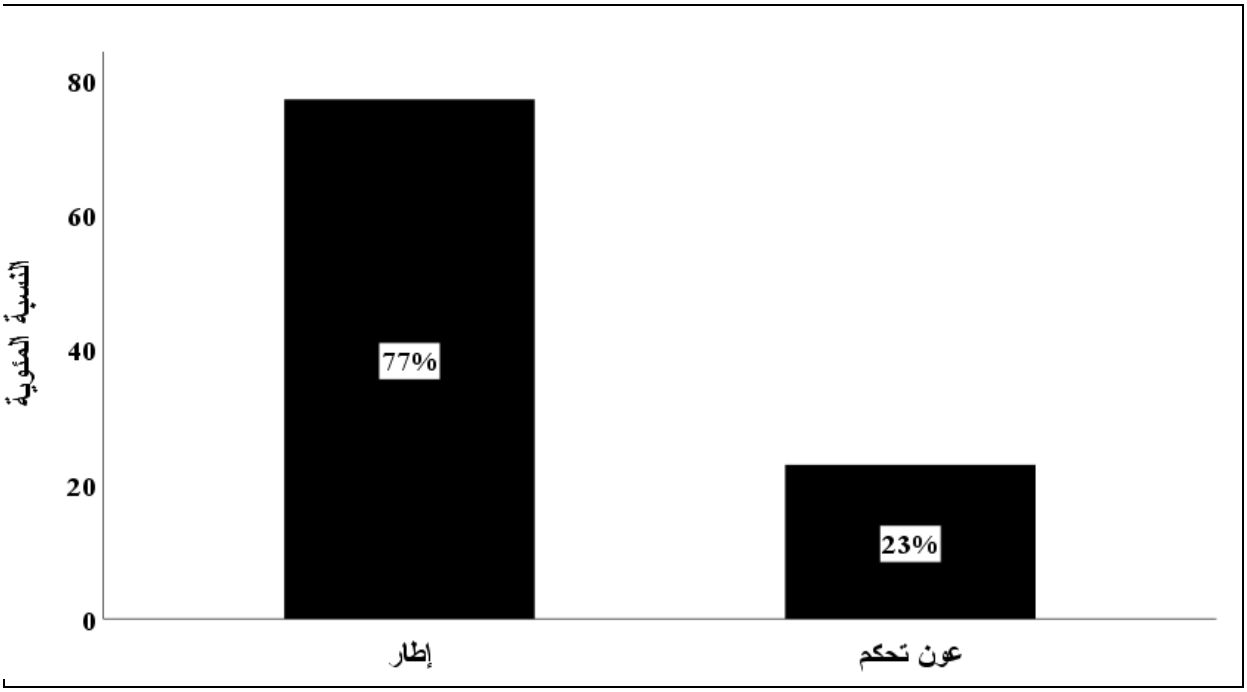
الجدول رقم (2–10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئات	التكرارات F	النسبة المئوية %
الوظيفة	إطار	27	77
	عون تحكم	08	23
	عون تنفيذ	-	-
	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين ينتمون إلى فئة الإطار يمثلون المستوى الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (27) موظف وبنسبة مئوية بلغت (77%)، بينما بلغ عدد الموظفين الذي ينتمون إلى فئة أعوان التحكم (08) موظفين وبنسبة بلغت (23%)، في حين نجد أن هنالك انعدام تام للموظفين الذين ينتمون إلى فئة أعوان التنفيذ. وعليه نستنتج أن الغالبية العظمى من الموظفين في عينة الدراسة هم من فئة الإطارات والذين يعتبرون أكثر دراية بموضوع الدراسة، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (07) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

خامسا ـ وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير سنوات الخبرة المهنية

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية:

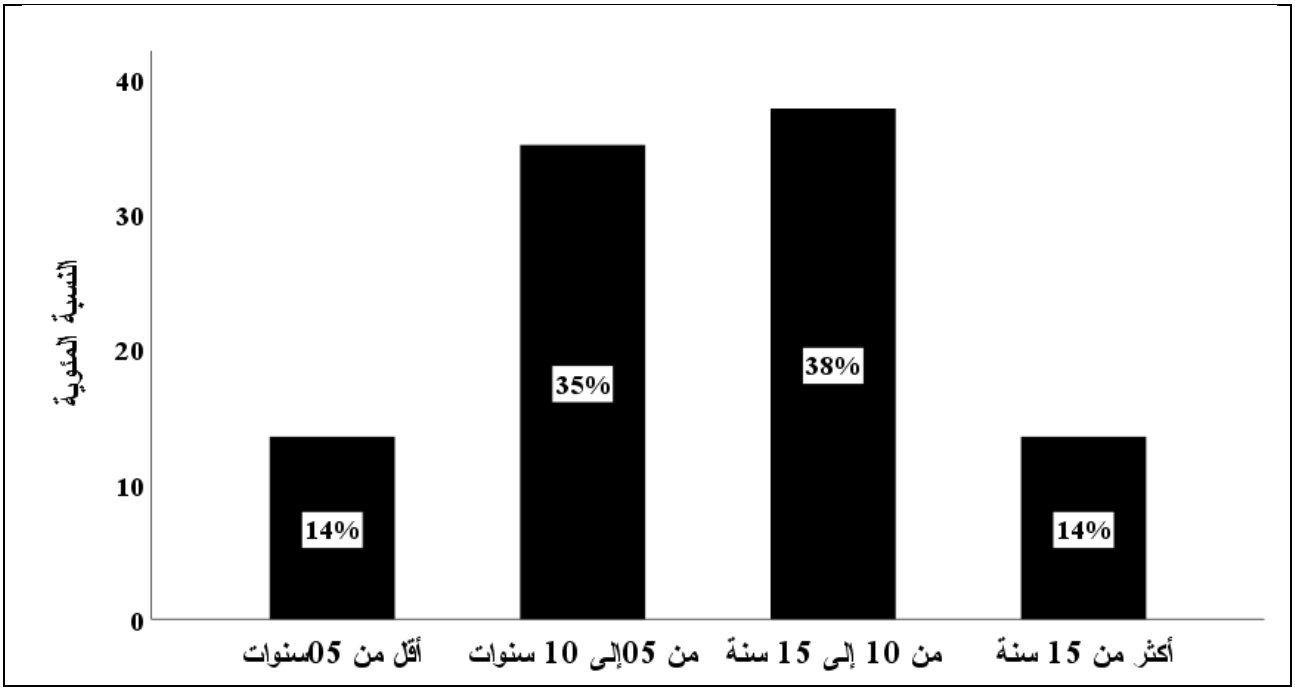
الجدول رقم (2–11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	07	20
	من 5إلى 10 سنوات	09	26
	من 11 إلى 15 سنة	11	31
	أكثر من 15 سنة	08	23
	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 11 إلى 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (11) موظف وبنسبة مقدارها (31%)، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [من 5إلى 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (09) موظفين وبنسبة (26%)، ثم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية [أكثر من 15 سنة]، حيث بلغ عددهم (08) موظفين وبنسبة (23%)، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من 5 سنوات] سوى (07) موظفين وبنسبة مقدارها (20%) من حجم العينة لكل فئة. وتشير هذه النتائج إلى أن موظفي عينة الدراسة في المؤسسات محل الدراسة يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا ـ تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين إتجاه عبارات متغير التحفيزات الجبائية

يوضح الجدول رقم (2-12)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفيزات الجبائية

الجدول رقم (2-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفيزات الجبائية

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	المؤسسات على دراية بالتحفيزات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي.	3.10	1.04	09	محايد
A2	التحفيزات الجبائية بالغة الأهمية في المؤسسات الإقتصادية	3.46	0.96	06	موافق
A3	التحفيزات الجبـــائية تمـــــنح للمؤسسات الاقتصادية فقط	2.50	0.73	10	غير موافق
A4	تساهم التحفيزات الجبائية في تخفيض العبء الجبائي للمؤسسات	3.99	0.71	05	موافق
A5	تبحث المؤسسات على كل الخيارات التي تساعدها على الإستفادة من التحفيزات الجبائية	4.51	800.	01	موافق بشدة
A6	التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسات الاقتصادية	3.22	1.25	08	محايد

A7	المؤسسات تستغل التحفيزات الجبائية بطريقة مثالية	4.19	1	04	موافق
A8	المؤسسات لها إطلاع بجميع التعديلات التي تطرأ على التحفيزات الجبائية	4.23	0.93	03	موافق بشدة
A9	تختار المؤسسات طبيعة الضريبة محل التحفيز حسب أهميتـــــــتها ومردوديتهـــا بالنسبة للمؤسسات	3.35	0.92	07	محايد
A10	الأنواع المختلفة للتحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات مثل الإعفاء الجبائي، التخفيض الجبائي ...إلخ تساهم في تحقيق وفرات ضريبية	4.38	0.76	02	موافق
الدرجة الكلية		3.69	0.41	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يُلاحظ من الجدول رقم (2-12) أن المتوسط العام لمتغير التحفيزات الجبائية جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.69) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.41) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (A5) التي نصت على " **تبحث المؤسسة على كل الخيارات التي تساعدها على الإستفادة من التحفيزات الجبائية.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير التحفيزات الجبائية، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.51) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.80) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A10) الخاصة ب " **الأنواع المختلفة للتحفيز الجبائي المقدم للمؤسسة مثل الإعفاء الجبائي، التخفيض الجبائي ...إلخ تساهم في تحقيق وفرات ضريبية.**" بمتوسط حسابي (***M***=4.38) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.76) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A3) المتعلقة ب " **التحفيزات الجبائية تمنح للمؤسسات الاقتصادية فقط.**"

على أدنى متوسط حسابي (M=2.50) وبانحراف معياري بلغ (SD= 0.73) ما يدل على وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت غالبيتها بين درجة الموافق بشدة ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول أهمية التحفيزات الجبائية داخل المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا ـ تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (2-13)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي.

الجدول رقم (2-13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي M	الإنحراف المعياري SD	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي	4.49	850.	01	موافق بشدة
B2	الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات	843.	0.71	04	موافق
B3	يساعد الأداء المالي في إجراء عملية التحليل وتقييم البيانات المالية	3.50	0.96	06	موافق
B4	تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة	3.61	0.94	05	موافق
B5	الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة	4.33	0.82	02	موافق بشدة
B6	تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية والربحية للمؤسسات المستفيدة منها	3.38	1.07	08	محايد

B7	يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات	4.21	1.12	03	موافق بشدة
B8	يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة	3.07	0.86	09	محايد
B9	التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية وزيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها	3.40	1.19	07	موافق
الدرجة الكلية		3.76	0.55	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-13) أن المتوسط العام لمتغير الأداء المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.76) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.55) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B1) التي نصت على " **المؤسسات الاقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي**." كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير الأداء المالي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (***M***=4.49) وبانحراف معياري قدره (***SD***=0.85) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (B5) الخاصة ب " **الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها وغاياتها المنتظرة.**" بمتوسط حسابي (***M***=4.33) وانحراف معياري قدره (***SD***=0.82) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B8) المتعلقة ب " **يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة** ." على أدنى متوسط حسابي (***M***=3.07) وبانحراف معياري (***SD***= 0.86) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول مستوى الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أولا ـ الفرضية الأولى

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات محل الدراسة.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات محل الدراسة.

وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2–14) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي

النموذج	**المتغير التابع (*Y*)**		
	)الأداء المالي(		
المتغير المستقل (*X*)	أوزان الإنحدار **B**	الخطأ المعياري ***SE***	مستوى الدلالة ***P***
التحفيزات الجبائية	0.428^{**}	0.137	0.004
الثابت (*i*)	1.246^{***}	0.491	<0.001
$R^2 = 0.228$ $F_{(1,34)} = 09.719, P = 0.004$			
مستوى دلالة الإحصائية	***:P<0.001 **:P<0.01**		

ملاحظة: تم اعتماد قيمة بيتا غير المعيارية (B) بدلاً من قيمة بيتا المعيارية (*β*) وذلك لأن المتغيرات لها نفس وحدة القياس (تم اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (التحفيزات الجبائية) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الإرتباط (R^2=0.228) ما يعني أن متغير التحفيزات الجبائية قام بتفسير ما قيمته (23%) من تباين الحاصل في متغير الأداء المالي كذلك تشير نتائج الظاهرة في الجدول السابق

أن اختبار التباين ($F_{(1,34)}$= 09.719, P=0.004) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (2.246)i + (0.428) \times X$$

حيث:

Y: الأداء المالي ; i: الثابت ; X: التحفيزات الجبائية

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-14) نجد أن قيمة معامل الإنحدار غير المعياري دالة إحصائيا،حيث بلغت (B =0.428, P =0.004)، وتترجم هذه النتائج على أن زيادة وحدة واحدة في متغير التحفيزات الجبائية يقابله زيادة في الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة بحوالي (43%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي عند مستوى (α = 0.05) داخل المؤسسات محل الدراسة.**

ثانيا ـ الفرضية الثانية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفيزات الجبائية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفيزات الجبائية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية).

وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير متغير التحفيزات الجبائية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *P*
الجنس	1.177	1	0.134	0.134	0.289
السن	1.310	3	0.446	0.149	0.295
المستوى التعليمي	2.202	3	0.750	0.250	0.115
الوظيفة	-	0	0	-	-
سنوات الخبرة المهنية	1.912	3	0.652	0.217	0.156
الخطأ	-	23	2.613	0.114	-
المجموع	-	35	447.614	-	-
(Lvene test): $_{(23,11)}$ = 1.216, *P*= 0.380					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (2-15) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير التحفيزات الجبائية غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.216, *P*=0.380) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفيزات الجبائية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفيزات الجبائية تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوضعية الوظيفية، سنوات الخبرة المهنية) داخل مؤسسات محل الدراسة.**

ثالثا ـ الفرضية الثالثة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس،السن، المستوى التعليمي، االوظيفة، سنوات الخبرة المهنية).

وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2–16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *P*
الجنس	0.049	1	0.005	0.005	
السن	1.450	3	0.435	0.145	0.401
المستوى التعليمي	0.251	3	0.075	0.025	0.237
الوظيفة	-	0	0.000	-	0.152
سنوات الخبرة المهنية	1.661	3	0.499	0.166	0.712
الخطأ	-	27	2.302	0.100	-
المجموع	-	37	500.773	-	-
(Lvene test):$_{(23,11)}$ = 1.825, *P*= 0.150					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (2–16) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير الأداء المالي غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.825, *P*=0.150) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث

بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية) داخل مؤسسات محل الدراسة.**

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وبعد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي،ومن خلال عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها حسب إجابات وأراء وإتجاهات موظفي عينة الدراسة على أسئلة محاور الإستبيان،تم التوصل إلى أن التحفيزات الجبائية فعالة في المؤسسات الإقتصادية وأنها تساهم في دعم وتحسين أدائها المالي .

خاتمة عامة

خاتمة

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول أن التحفيزات الجبائية هي تدبير تشريعي أو تنظيمي لتشجيع الأفراد أو المؤسسات للعمل من أجل المصلحة العامة في المقابل الحصول على المزايا الضريبية وتخفيض أوإعفاء من الضرائب،هذه التحفيزات تساعد المؤسسات على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الإستغلال والتـــــمويل أو الإستثمار،وبالتالي التأثير على أدائها المالي.

وقد اتضح لنا أن تقييم الأداء المالي له أهمية بالغة وأمر ضروري لكل المؤسسات، فمن خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسات وإتخاذ القرارات الصحيحة واللازمة وكذا تشخيص السياسة المالية المتبعة لتحسيين الوضع المالي للمؤسسات، وبالتالي الأداء الكلي له الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها .

حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية،إذ تبين لنا أن التحفيز الجبائي له دور فعال في دعم و تحسين الأداء المالي وذلك من خلال معالجة الإشكالية المطروحة والتي كانت كالآتي: **ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والميدانية من جهة أخرى متمثلة في استبيان،حيث تناولنا الدراسة النظرية في فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول الجباية والتحفيزات الجبائية،وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي حول الأداء المالي،أما الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية من خلال دراسة تحليلة تم الإعتماد فيها على استبيان لجمع البيانات من أجل تحليلها ومناقشة نتائجها للوصول لتحقيق أهداف الدراسة،وبعد استكمال الدراسة في الجانب النظري والجانب الميداني توصلنا لعدد من النتائج والتوصيات،كما فتحت لنا هذه الدراسة أفاقا جديدة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية .

أولا ـ إختبار نـــــــتائج الفرضيات

الفرضية الأولى:

إن التحفيزات الجبائية في المؤسسات الإقتصادية مفيدة و مهمة في تخفيض من الأعباء الجبائية ،أي كلما ساهمت التحفيزات الجبائية في تخفيض التكاليف الجبائية كلما أدى إلى تحقيق وفرات ضريبية و تحسين من مردودية و أداء المؤسسة مما تسمح لها بالنمو و البقاء و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

تقييم الأداء المالي هو عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية و الأهداف المخططـــــــة و المعيارية و من ثم حصر الإنحرافات إن وجدت و بالتالي تعزيز الإنحرافات الإيجابية و معالجة الإنحرافات السلبية ، حيث يهدف تقييم الأداء المالي أساسا في الكشف عن أوجه الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الإقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان أسبابها قصد الوصول لوســـائل لعلاجها و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضـــية الثالثة:

أشارت الفرضية الثالثة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي داخل المؤسسات محل الدراسة،حيث بعد دراستنا للفصل التطبيقي وبناءا على نتائج الإستبيان فهي مرفوضة لأنه تبين لنا من خلال نتائج الإنحدار البسيط إضافة إلى الأساليب المستعملة سابقا في تحليل نتائج محاور الاستبيان أنه يوجد هناك أثر للتحفيزات الجبائية على الأداء المالي .

ثانيا ـ نتـــــائج الدراسة النظرية

-تعتبر الضرائب و الرسوم المفروضة على المؤسسات الإقتصادية عبء يجب معرفة كيفية تسييرها حتى لا تؤدي إلى الوقوع في أخطاء تزيد من تكلفتها الجبائية.

-كلما إستفادة المؤسسات من التحفيزات الجبائية كلما تقلص الضغط الجبائي الواقع عليها.

-لا تقوم التحفيزات الجبائية بتحقيق غرضها ما لم تحضى بمراقبة و متابعة توجهاتها.

-إن كثرة التعديلات الخاصة بنظام الجبائي الجزائري المطبق على المؤسسات الإقتصادية من خلال القوانين المالية يعيق المؤسسة بخصوص وضع خطط جبائية طويلة المدى.

-تساهم التحفيزات الجبائية في تحقيق بعض التدفقات النقدية و عليه فقد تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية.

-المؤسسات الإقتصادية تعمل على تحقيق أهدافها المالية بأدنى التكاليف الضريبية.

ثالثا ـ نتـــــائج الدراسة

-يعتبر تحسين الأداء المالي من الأولويات الأساسية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

-هناك إدراك لأهمية التحفيزات الجبائية في المؤسسات الإقتصادية.

-تعمل المؤسسات الإقتصادية على إستغلال البدائل الجبائية التي تخدم الأداء المالي للمؤسسة.

-كلما إرتفعت درجة التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الإقتصادية كلما إرتفع تأثيرها على أدائها المالي.

رابعا ـ توصـــيات الدراسة

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

ـيجب على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية العمل على حسن تسيير الضريبة و الإستخدام الأمثل لها حتى تصبح متغير فعال في إستراتيجيتها.

ـالرفع من مستوى الثقافة و الوعي الضريبي للمسيرين من خلال التكوين و التربصات و بالتالي يمكنهم من إستغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة.

ـضرورة القيام بمراقبة مستمرة و متابعة منتظمة على المستفيدين من التحفيزات الجبائية حتى لا يترك لهم أي منفذ للجوء إلى التهرب أو الغش الضريبي.

ـيجب على المؤسسات التحكم في العامل الجبائي بوضع خطة جبائية مثلى تتسم بالمرونة نظرا للتعديلات المستمرة بالنظام الجبائي.

ـيجب الأخذ بعين الإعتبار التكلفة الضريبية عند إتخاذ القرارات المالية.

ـعلى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية متابعة كل التشريعات الجبائية بشكل مستمر و تحليلها من أجل الإستفادة قدر المستطاع من المزايا الجبائية الممنوحة.

ـزيادة عمال مختصين في الجباية في أقسام المالية و المحاسبة و الإعتماد عليهم في هذا المجال عوضا عن قيام هذه الأعمال الجبائية من طرف محاسبين أو ماليين.

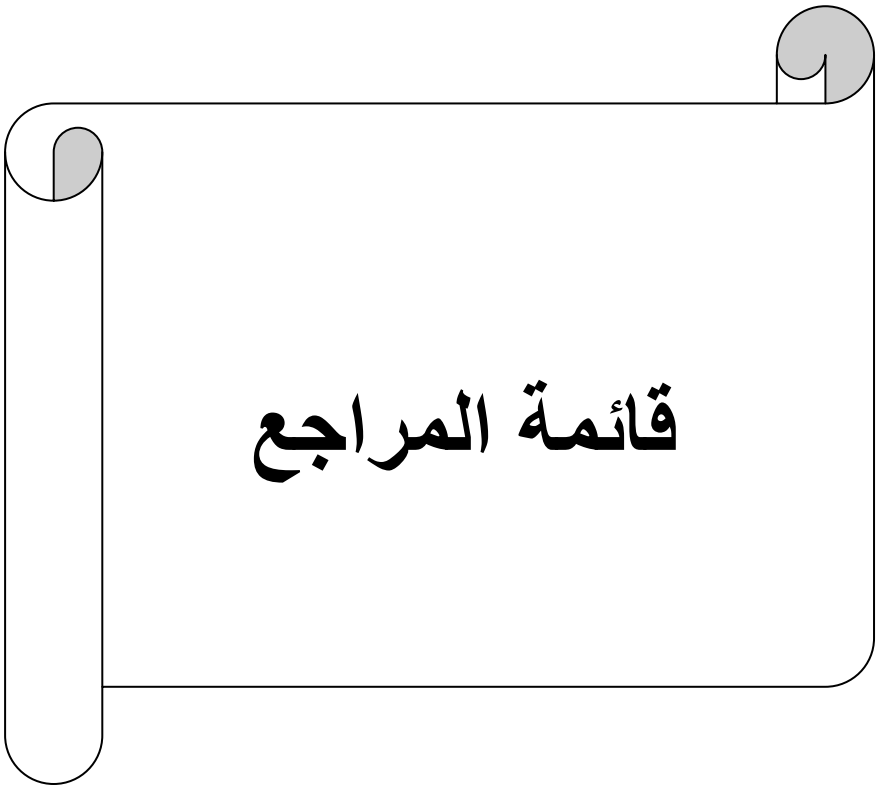
خامسا ـ آفـــاق الدراسة

تعتبر دراستنا في هذا الموضوع مجرد دراسة متواضعة،لأنها لم تلم في كل حال من الاحوال بجميع زوايا الموضوع وبالتالي فهي بحاجة إلى إثراء وتوسع وتفصيل،لذا نرجو من زملائنا الطلبة إثراء هذا الموضوع بالبحث في المواضيع التالية:

-دور التحفيزات الجبائية في صناعة القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية.

-دور الإمتيازات الجبائية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية.

-تقييم السياسة الجبائية في الجزائر.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا ـ الكتب

1. إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الاداء الوظيفي(بين النظرية و التطبيق)**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، 2013.

2. أحمد طرطار، **الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

4. توفيق محمد عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في التقييم و التميز في الأداء (ســـــــتة سيجما و بطاقة القياس المتوازن)**، المكاتب الأكاديمية دار الكتاب الحديث، مصر، 2006.

5. حسين الصغير ، **دروس في المالية و المحاسبة العمومية** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999

6. حسين جميل البديري، **البنوك**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،الاردن ،2003.

7. حمزة الشمخي،إبراهيم الجزراوي ،**الادارة المالية الحديثة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى، 1998 .

8. حمزة محمود الزبيدي،**الإدارة المالية المتقدمة**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الاردن،2004.

9. حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)**، مؤسســـــــة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.

10. خالد الهيتي و آخرون، **أساسيات التنظيم الصناعي**، دار زهران للتوزيع والنشر، عمان، 1997.

11. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2005.

12. رضـــا خلاصـــي ، **النظـــام الجبـــائي الجزائـــري الحـــديث**، الطبعـــة الثانيـــة، دار هومـــه للنشـــر والتوزيع،الجزائر، 2006.

13. رمضان زياد،**أساسيات التحليل المالي**،دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ،عمان،الاردن،1997.

14. رواية محمد حسن، **إدارة الموارد البشرية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

15. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية –مدخل تحليلي مقارن–**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ،2002.

16. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض،2000.

17. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

18. شكري رجب العشماوي،سعيد عبد العزيز عثمان ، **النظم الضريبية**، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية، مصر،2002.

19. صادق الحسني،**التحليل المالي المحاسبي**،دار المجد للنشر،عمان،الاردن،1998.

20. ظاهر محمود كلالدة، **الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية**، دار زهران، الأردن، 1997.

21. عبد الغفار حنفي،**الادارة المالية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية،مصر ،1990.

22. عبد الكريم بركات، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر،1986.

23. عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الإقتصادية المؤسسة العمومية الجزائرية** ، دار المحمدية، الجزائر، بدون سنة.

24. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

25. عمر عبد الرحمان عبد الباقي، **إدارة الأفراد**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996.

26. غازي عناية، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار البيارق، عمان 1998.

27. فهمي مصطفى الشيخ،**التحليل المالي**،دار مسقاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، فلسطين ، 2008.

28. كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية(العولمة و المنافس)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004.

29. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003.

30. محمد صالح الحناوي ،رسمية زكي قرياقص،**الادارة المالية–مدخل إتخاذ القرارات–**،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006.

31. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، بدون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003.

32. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

33. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2010.

34. محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة والائتمانية في التحليل المالي–الاساليب والادوات و الاستخدمات العملية–**،دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ،2003.

35. مربى سيد حجازي،**النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الاسكندرية،مصر،1998.

36. منير شاكرمحمد وآخرون، **التحليل المالي–مدخل صناعة القرار**،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية، عمان،2005.

37. ناصر مراد،**الاصلاح الضريبي في الجزائر1992–2003**،دار هومه للنشر و التوزيع ،الجزائر،2003.

38. ناصر مراد،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**،دارهومه للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2003.

39. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الإقتصادية في اداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

40. هيثم محمدالزعبي ،**الادارة و تحليل المالي** ، دار الفكر، عمان ، الاردن ،2000 .

41. وائل محمد صبحي إدريس،طاهر محسن منصور الغالبي، توجيه الأداء الإستراتيجي،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2009.

42. وليد ناجي الحيالي ،محمد عثمان البطمة،**التحليل المالي** ،دار حنين لنشر ،الاردن،1996.

43. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**،دار إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، الاردن ،2009 .

44. يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**،الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع،الاسكندرية،مصر،2001.

ثانيا ـ الأطروحات والرسائل الجامعية :

➢ **أطروحات الدكتوراه :**

1. الهواري سويسي،**تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007-2008.

2. محمد رمزي جودي،**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية –دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات–**، أطروحة دكتوراه،تخصص علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014-2015.

3. محمود جمام، **النظام الضريبي و أثره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة جزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

➢ **رسائل الماجستير**

1. حبيبة العيداني، **أثر توافق التخطيط الإستراتيجي و تخطيط الموارد البشرية على أداء المنظمات**، رسالة ماجيستر، غير منشورة في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2009-2010.

2. رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر و الفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة–**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2013-2014.

3. صابر عباسي،**أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم اقتصادية،جامعة قاصدي مراح،ورقلة ،الجزائر،2011-2012.

4. عادل عشي، الأداء **المالي للمؤسسة الإقتصادية . قياس و تقييم . دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)**، رسالة ماجيستر في علوم تسيير،كلية الحقـــــــوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2001-2002.

5. عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار–**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

6. نبيل قطاف، **دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات –دراسة ميدانية– لبلدية بسكرة الفترة (2000–2006)**،رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008.

7. يحي لخضر،**دور الامتيازات في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة للمطاحن الكبرى للجنوب بسكرة(2003–2005)**،رسالة ماجيستير،تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة،2006-2007.

➢ **مذكرات الماستر**

1. إسلام مدان، إسماعيل براهيم بلهواري، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار – دراسة حالة الجزائر(2012–2017) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارAndi–** ،مذكرة لنيل شهادة ماسترفي العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2017-2018.

2. أمال درقة ، **أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي–** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 .

3. باسم واضح، نور الدين سايب، **أثر التحفيز الجبائي على تشجيع الإستثمار في الجزائر– دراسة الحالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017-2018.

4. بشرى بوعزيز،بشرى صنادلة،**الامتيازات الضريبية و دورها في دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الجزائر للفترة(2000–2016)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ،جامعة 8ماي 1945، قالمة ، الجزائر ،2017-2018.

5. بلال متريني،بختة بونبال،**أهمية الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة–دراسة حالة فرع انتيبيوتيكال صيدال المدية(2015–2016)–**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة،جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2017-2018.

6. بلقاسم بن ردف، **أثر السياسية الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، الجزائر ، 2016-2017.

7. حدة كعواش، حياة أحمد بهاليل، **أثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة قالمة–** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012-2013.

8. حسناء كربوب شرشار، نهلة مرابط، **دور الإيرادات الجبائية في تمويل الموازنة العامة للدولة – دراسة حالة الجزائر– للفترة (2010–2017)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2018-2019.

9. حميد قاسيمي، **دور الجباية المحلية في التنمية في قانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، 2016-2017.

10. خديجة بوجعبوبت، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية– دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة (2012–2015)–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016-2017.

11. خوخة بوطريق، **إستخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصاديـــة و ترشيد قرارتها – دراسة حالة مجمع صيدال . فرع أنتيبيوتيكال . بالمدية**، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم التجارية، ، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012-2013.

12. رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية– دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2011-2012.

13. زكرياء حنيني، **التحفيزات الجبائية و أثرها في الحد من التهرب و الغش الضريبين في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016-2017 .

14. الزهرة دهلاس، قصير ربيعة، **دور الإمتيازات الجبائية في تشجيع الإستثمار المحلي لولاية المدية– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالمدية الفترة الممتدة ما بين (2002–2017)**-،مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2017-2018.

15. زوليخة شعباني، **دور الإمتيازات الجبائية في جدب الإستثمار في الجزائر،– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع بسكرة– خلال الفترة (2010–2015)–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

16. سفيان معامير، أسامة قرقب ، **أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية– دراسة حالة بلدية أدرار–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016-2017.

17. صابرينة سرية شارف، **الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر– دراسة حالة Ansej–Apsi–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، ، 2015-2016.

18. عبد السلام يخلف، حميد حنيش، **أهمية المحاسبة الإجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية خلال الفترة الممتدة ما بين 2018–2019–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019.

19.عبد القادر العارف، حسام الدين مزاوي، **آليات الحومة و دورها في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين – دراسة ميدانية الشركة الوطنية للتأمينSAA. مديرية الجهوية بموزاية–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر،2015-2016.

20.عبد القادر عيساوي، سيدي محمد بالعروسي، **الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر – دراسة حالة ansej–** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015-2016.

21.عبد الله مركيك، **الرقابة الجبائية في النظام الحقيقي– دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية مستغانم–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

22.عز الدين قاسمي ، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة شفة بالبليدة –**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014-2015.

23. فاطمة الزهراء بلحاج، أمينة جعيدري، **انعكاسات الإصلاح الضريبي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة (2013–2015)–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2017-2018.

24.فاطمة بغو، الإمتيازات الجبائية و دورها في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بأم البواقي–، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي علوم الإقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

25.ليندة تاوفلة ، حياة مجاني،**أثر الضرائب و الرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016-2017.

26.فراح عون، حياة عون، **فعالية الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار في الجزائر– دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية(2010–2016)–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة يحي فارس،المدية، الجزائر،2016-2017.

27.قريشي بوجمعة بغداد، **مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية– دراسة تطبيقية بلدية المطمر ولاية غليزان–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في المالية و المحاسبة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017.

28. كريمة حنيني ، **دور التحفيزات الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبيين بالجزائر–دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس ، المدية، الجزائر، 2013-2014.

29. كمال طاجين ، **أثر التحفيزات الجبائية على ترقية و تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ، 2014-2015 .

30. محمد أمين مصطفاوي،حمزة بلخيري،**استخدامات أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة شركة الكهريف المدية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،تخصص إدارة أعمال،جامعة يحي فارس،المدية،الجزائر،2017-2018.

31. محمد مسالتي ، **دور الجباية في تحفيز السياحة– مديرية السياحة لولاية مستغانم–**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر،2018-2019.

32. المختار شعوان، صهيب موسى، **أثر تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة على الأداء المالي – دراسة حالة لمؤسسة إقتصادية مؤسسة سونلغاز فرع المدية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2018-2019.

33. نعيمة مسعي، **دور التحفيزات الجبائية في تشجيع و دعم الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012.

34. نوال ولد خاوة، حمزة خلفات، **أهمية التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية العمومية – دراسة حالة مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال المدية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015-2016.

35. نور الهدى زيادة، **الجاذبية الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار– دراسة حالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر، 2016-2017.

36. هاجر حليلالي ،**تطور النظام الجبائي في ظل التجارة الإلكترونية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ، 2016-2017 .

37. وهيبة حجار، أميرة هناد، **أثر الأخرجة على أداء المؤسسة الإقتصادية، – دراسة حالة مؤسسة باللعبيدي ولاية قالمة .**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2015-2016.

38. ياسين حميدوش، محمد قاسيمي، **أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة لدى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط مديرية التوزيع بالمدية (2014–2016)–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر،2016-2017.

➢ **الملتقيات**

1. عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

➢ **الدوريات والمجلات العلمية**

1. أحمد حنيش ،**الرقابة كالية لترشيد الانفاق الضريبي و الحد من التهرب** ،مجلة دراسات جبائية، جامعة الجزائر 03،المجلد الخامس، العدد الثاني،13-12-2016.

2. أسماء زينات،**دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر،العدد السابع عشر ، السداسي الثاني ،2017.

3. أسماء زينات،**مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،الجزائر،العدد الثالث و الثلاثون،2016 .

4. إلهام بوجعدار،سناء العايب، **دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الاجنبي –حالة الجزائر–** ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الثالث ، جوان 2015.

5. حمزة بن سويسي،عبد الوهاب سليماني،**دور التسيير الجبائي في تحسيين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحوار الفكري،جامعة أدرار،المجلد الثالث عشر، العدد الخامس عشر،14-06-2018.

6. سماعين عيسى،كريم بوزيان ،**دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر –دراسة حالة فندق لافاي بالشلف–**،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الثامن ،العدد الثالث،2019.

7. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009-2010، .

8. صابر عباسي،محمود فوزي شعوبي،**أثر التسيير الجبائي على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية– دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة** ،مجلة الباحث،العدد الثاني عشر،2013.

9. عبد الحق بوقفة و اخرون ،**أثر التحفيزات الجبائية على تحسين الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر–دراسة ميدانية–** ،مجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد الرابع،العدد الثاني ،2018.

10. عبد الفتاح سعيد السرطاوي،عادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين(دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطينن مابين (2010–2017)** ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، المجلد الرابع ، العدد الثاني فلسطين،2019.

11. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2001.

12. كريم حسان العزاوي ،**الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 194، العدد الثاني عشر،العراق.

13. لخضر عبد الرزاق مولاي ،شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–** ،مجلة الباحث، العدد السابع ،2009-2010.

14. محمد بلهادي، عبد المجيد قدي، **محاولة تقييم سياسة الانفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة** ، مجلة البشائر الاقتصادي ،المجلد الرابع ،العدد الثاني، 2018/06/17.

15. مراد كواشي، **آليات نجاح عملية تقييم أداء المؤسسة (دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين في مؤسسات الإسمنت العمومية في الجزائر)**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، المجلد التاسع، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013.

16. مولود مليكاوي، **الانفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي –دراسة حالة تحليلية تقيمية**،مجلة دراسات جبائية ،جامعة برج بوعريريج ،الجزائر،المجلد الرابع،العدد الثاني، 10-12-2015.

17. الهواري سويسي،**دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،المجلد السابع، العدد السابع،2009-2010.

18. وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، **أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الإقتصادية، 2015.

19. يزيد تقرارت،**استخدامات أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب والسكاكين والصنابيرBCR،سطيف،الفترة–(2011–2014)**، مجلة بحوث ،كلية محاسبية ومالية،جامعة أم البواقي،الجزائر،المجلد الحادي عشر،العدد الثاني،30-06-2016.

20. حياة نجار ، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، محاضرة مخصصة لطلبة (ليسانس – ماستر)**، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيـجل ، الجزائر ،2015-2016 .

➢ **القوانين و المراسيم**

2. المادة **222** من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2017.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملحق رقم 01: محتوى الإستبيان

إستمارة مذكرة ماستر تحت عنوان :

أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

من إعداد الطالبتين :

- زيوش أميرة
- عبادي شهيناز

بإشراف :

د. سلام عبد الرزاق

سيدي، سيدتي :

تحية طيبة وبعد ،،،

في إطار استكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في مالية المؤسسة ، تقوم الباحثتان بإجراء دارسة حول " أثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية "، لذا نرجو منكم مساعدتنا في الإجابة على الأسئلة بكل صدق وأمانة وجدية وإفادتنا بآرائكم، ونتعهد لكم أن المعلومات التي تدلون بها لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي فقط لتكون دليلا في مشروعنا ونتمكن من إتمام هذه الدراسة ، ولكم منا جزيل الشكر والتقدير و الأحترام .

ندعو سيادتكم إلى الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) أمام الإختيار الذي ترونه مناسبا و يمثل وجهة نظركم في كل عبارة من العبارات الواردة .

السنة الجامعية : 2020/2019

المحور الاول : البيانات الشخصية

1. الجنس :

- ذكر ☐ - أنثى ☐

2. السن :

- أقل من 30 سنة ☐ - من 31 إلى 50 سنة ☐
- أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعلمي :

- بكالوريا ☐ - شهادة مهنية ☐
- ليسانس ☐ - ماستر ☐
- دراسات عليا ☐

4. سنوات الخبرة المهنية :

- أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 سنوات ☐
- من 11 إلى 15 سنة ☐ - أكثر من 15 سنة ☐

5. الوظيفة : .....

المحور الثاني :التحفيزات الجبائية في المؤسسة الإقتصادية

العـــــــبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. المؤسسات على دراية بالتحفيزات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي					
2. التحفيزات الجبائية بالغة الأهمية في المؤسسات الإقتصادية					
3. التحفيزات الجبائية تمنح للمؤسسات الإقتصادية فقط					
4. تساهم التحفيزات الجـبائية في تخفيض العبء الجبـــائي للمؤسسات					
5. تبحث المؤسسات على كل الخيارات التي تساعدها على الإستفادة من التحفيزات الجبائية					
6. التحفيزات الجبائية ضعيفة الفعالية في المؤسسات الإقتصادية					
7. المؤسسات تستغل التحفيزات الجبائية بطريقة مثالية					
8. المؤسسات لها إطلاع بجميع التعديلات التي تطرأ على التحفيزات الجبائية					
9. تختار المؤسسات طبيعة الضريبة محل التحفيز حسب أهميتها و مردوديتها بالنسبة للمؤسسات					
10. الأنواع المختلفة للتحفيز الجبائي المقدم للمؤسسات مثل الإعفاء الجبائي، التخفيض الجبائي ...إلخ تساهم في تحقيق وفرات ضريبية					

المحور الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. المؤسسات الإقتصادية مهتمة برفع أدائها المالي					
2. الأداء المالي يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات					
3. يساعد الأداء المالي في إجراء عملية التحليل و تقييم البيانات المالية					
4. تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة في تخفيض التكاليف الكلية للمؤسسات المستفيدة					
5. الأداء المالي الجيد يساعد المؤسسات في الوصول إلى أهدافها و غاياتها المنتظرة					
6. تعمل التحفيزات الجبائية في تحسين المردودية و الربحية للمؤسسات المستفيدة منها					
7. يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسات					
8. يتم تقييم الأداء المالي وفق معايير موضوعة سابقا لمعرفة النتائج المنتظرة أو المحققة					
9. التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة القدرة التنافسية و زيادة الحصص السوقية للمؤسسات المستفيدة منها					

الملحق رقم (02):مخرجات spss

1. جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية	,181	35	,065	,904	35	,142
المتغير التابع :الأداء المالي	,229	35	,152	,906	35	,386
a. Correction de signification de Lilliefors						

2. ثبات الاستبيان

– التحفيزات الجبائية:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,755	10

– الأداء المالي:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,761	09

– الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,824	19

3–البيانات الشخصية والوضيفية

Table de fréquences

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	57,1	57,1	57,1
	أنثى	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	أقل من 30 سنة	7	20,0	20,0	20,0
	من 31 إلى 40 سنة	10	28,6	28,6	48,6
	من 41 إلى 50 سنة	12	34,3	34,3	82,9
	أكثر من 50 سنة	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	3	8,6	8,6	8,6
	شهادة مهنية	5	14,3	14,3	22,9
	ليسانس	11	31,4	31,4	54,3
	ماستر	8	22,9	22,9	77,1
	دراسات عليا	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوضعية الوظيفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إطار	27	77,1	77,1	77,1
	عون تحكم	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	20,0	20,0	20,0
	من 05 إلى 10 سنوات	9	25,7	25,7	45,7
	من 11 إلى 15 سنة	11	31,4	31,4	77,1
	أكثر من 15 سنة	8	22,9	22,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التحفيزات الجبائية:

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
A1	35	3,10	1,04
A2	35	3,46	0,96
A3	35	2,50	0,73
A4	35	3,99	0,71
A5	35	4,51	0,80
A6	35	3,22	1,25
A7	35	4,19	1,00
A8	35	4,23	0,93
A9	35	3,35	0,92
A10	35	4,38	0,76
المتغير_المستقل	35	3,69	0,41

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء المالي

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
B1	35	4,49	0,85
B2	35	3,84	0,71
B3	35	3,50	0,96
B4	35	3,61	0,94
B5	35	4,33	0,82
B6	35	3,38	1,07
B7	35	4,21	1,12
B8	35	3,07	0,86
B9	35	3,40	1,19
المتغير_التابع	35	3,76	0,55

6-تحليل الانحدار:

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المتغير التابع :الأداء المالي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,477[a]	,228	,204	,27886

a. Prédicteurs : (Constante), المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,756	1	,756	9,719	,004[b]
	de Student	2,566	33	,078		
	Total	3,322	34			

a. Variable dépendante : المتغير التابع :الأداء المالي

b. Prédicteurs : (Constante), المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,246	,491		4,575	,000

,004	3,118	,477	,137	,428	المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية	
a. Variable dépendante : المتغير التابع :الأداء المالي						

7–اختبار التجانس:

✓ التحفيزات الجبائية

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية			
Signification	ddl2	ddl1	F
,380	11	23	1,216
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + الجنس + العمر + المستوى_التعليمي + الوضعية_الوظيفية + عدد_سنوات_الخبرة			

✓ الأداء المالي

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المتغير التابع :الأداء المالي			
Signification	ddl2	ddl1	F
,150	11	23	1,825
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + الجنس + العمر + المستوى_التعليمي + الوضعية_الوظيفية + عدد_سنوات_الخبرة			

8–جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير التحفيزات الجبائية

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المتغير المستقل :التحفيزات الجبائية					
Source	Somme des carrés de type III	Ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	1,513[a]	11	,138	1,211	,334
Constante	201,810	1	201,810	1776,609	,000
الجنس	,134	1	,134	1,177	,289
العمر	,446	3	,149	1,310	,295
المستوى_التعليمي	,750	3	,250	2,202	,115
الوضعية_الوظيفية	,000	0	.	.	.
عدد_سنوات_الخبرة	,652	3	,217	1,912	,156
Erreur	2,613	23	,114		
Total	447,614	35			
Total corrigé	4,125	34			
a. R-deux = ,367 (R-deux ajusté = ,064)					

10–جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير الأداء المالي

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المتغير التابع :الأداء المالي					
Source	Somme des carrés de type III	Ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	1,020[a]	11	,093	,926	,533
Constante	230,060	1	230,060	2298,528	,000
الجنس	,005	1	,005	,049	,827
العمر	,435	3	,145	1,450	,254
المستوى_التعليمي	,075	3	,025	,251	,860
الوضعية_الوظيفية	,000	0	.	.	.
عدد_سنوات_الخبرة	,499	3	,166	1,661	,203
Erreur	2,302	23	,100		
Total	500,773	35			
Total corrigé	3,322	34			
a. R-deux = ,307 (R-deux ajusté = -,024)					

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين

اسم الأستاذ المحكم	التخصص
د.مولوج كمال	محاسبة
أ.فرقاني سمية	مالية